



دليل استيفاء شكوى الدعم لفرض التدابير التعويضية وكالة المعالجات التجارية

النسخة 2.0

1447 هـ - 2026 م

التصنيف: عام | Public



المحتويات

2	مقدمة
3	تعليمات هامة
4	المعاملة السرية
5	الجدول الزمني حتى بدء التحقيق
6	تعريف هامة
7	استيفاء شكوى الدعم لفرض تدابير تعويضية
8	القسم الأول (المعلومات عامة)
12	القسم الثاني (المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه في المملكة)
20	القسم الثالث (الصناعة المحلية)
20	مقدمو/ مؤيدو الشكوى
21	معارضو الشكوى
21	المحايدون
23	القسم الرابع (الدول والأطراف المعنية)
23	الدول المعنية
23	المصدرون/المنتجون المعروفون
24	المستوردون المعروفون
24	المستخدمون المعروفون
25	علاقة الارتباط
27	القسم الخامس (الدعم المخصص)
27	برامج الدعم
31	القسم السادس (المعلومات والبيانات المالية، الضرر المادي، التهديد بالضرر المادي)
31	المعلومات والبيانات المالية
32	الضرر المادي
43	التهديد بالضرر المادي
45	القسم السابع (المسببات الأخرى للضرر والعلاقة السببية)
48	النماذج الملحقة
49	المرفقات
49	دليل عن كيفية تقديم ملخص المعلومات السرية في النسخة غير السرية



تزامناً مع صدور نظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية الصادر بالمرسوم الملكي الكريم رقم م/60 بتاريخ 1444/4/29هـ الموافق 2022/11/23م (يشار إليه فيما بعد بـ"النظام") وصدور اللائحة التنفيذية للنظام بقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للتجارة الخارجية رقم 55 بتاريخ 1444/8/9هـ الموافق 2023/3/1م (يشار إليها فيما بعد بـ"اللائحة") وأهميته في حماية الصناعة المحلية من الضرر الناتج عن الواردات المغرقة أو المدعومة و الوقاية من الزيادة في الواردات مما يوفر حماية للاستثمارات والعمالة وتشجيع نقل التكنولوجيا للصناعة المحلية مع الحفاظ على بيئة تنافسية عادلة، فقد قامت الهيئة العامة للتجارة الخارجية (يشار إليها فيما بعد بـ"الهيئة") ممثلة في وكالة المعالجات التجارية (يشار إليها فيما بعد بـ"الوكالة") - باعتبارها الإدارة المعنية بالمعالجات التجارية بالهيئة - بإعداد هذا الدليل ليكون دليل استرشادي لممثلي الصناعة المحلية أو من ينوب عنهم للتعرف على كيفية تقديم شكوى الدعم لفرض تدابير تعويضية ضد الواردات المدعى بأنها تتلقى دعم مخصص وتسبب أو تهدد بحدوث ضرراً مادياً للصناعة المحلية.

وفقاً للفقرة الأولى من المادة الرابعة من النظام تكون الهيئة هي جهة التحقيق المحلية الرسمية بالمملكة في المعالجات التجارية وهي المكلفة بإجراء تحقيقات ومراجعات المعالجات التجارية وفرض التدابير بهدف حماية الصناعة المحلية من الواردات المغرقة أو المدعومة أو من الزيادة الكبيرة في الواردات، ووفقاً للفقرة الثانية من المادة الرابعة من النظام تتولى الإدارة المعنية بالمعالجات التجارية بالهيئة وهي "الوكالة" تلقي الشكاوى وطلبات المراجعات، وتشكيل فرق التحقيق، وطلب وتلقي البيانات لإجراء التحقيقات والمراجعات، ورفع نتائجها إلى محافظ الهيئة.

وقد تم تعريف طلب الشكوى بالمادة الأولى من اللائحة بأنه: "تقدمه الصناعة المحلية أو من ينوب عنها على نماذج الشكوى المعدة من قِبَل الإدارة بغرض طلب تسجيل الشكوى ودراسة مدى إمكانية بدء التحقيق"، ووفقاً للفصل الثاني من اللائحة عند استيفاء الصناعة الشاكية لمتطلبات الشكوى، تقوم الوكالة بتسجيل الشكوى ثم التحقق من دقة وكفاية الأدلة والمعلومات المقدمة بالشكوى، وتتخذ القرار في قبول أو رفض الشكوى، وفي حالة قبول الشكوى ترفع الوكالة توصيتها ببدء التحقيق لمحافظ الهيئة الذي يقرر بشأن توصية الوكالة، وعند اتخاذ المحافظ قراره ببدء التحقيق وصدور الإعلان العام، تجري الهيئة ممثلة في الوكالة تحقيق تدابير تعويضية -بموجب أحكام النظام واللائحة - تتوافق فيه الشروط الموضوعية للتحقيق في شأن وجود دعم مخصص والضرر والعلاقة السببية بينهما، وعند اعتماد المحافظ للنتائج النهائية للتحقيق، ترفع إلى معالي رئيس مجلس إدارة الهيئة الذي يقرر في التوصية بفرض تدابير تعويضية من عدمه .

تم إعداد هذا الدليل بشكل مبسط لمساعدة مقدم الشكوى في فهم المتطلبات بشكل سليم ودقيق وذلك لكافة عناصر الشكوى وفقاً للنموذج المعد من قبل الوكالة، وقد تم نسخ جميع الأسئلة الواردة في نموذج الشكوى في هذا الدليل (باللون الأسود) وتم إضافة مقترح لطريقة ومتطلبات الإجابة على كل سؤال (باللون الرمادي) مما يقدم دليل استرشادي عند تقديم الإجابات على نموذج الشكوى مما يمكن الصناعة المحلية أو من ينوب عنها من تقديم شكوى مؤيدة مستنداً متضمنة للأدلة والقرائن وفقاً للمتطلبات التي المنصوص عليها في اللائحة.



تعليمات هامة

- تقدم الصناعة المحلية الشاكية أو من ينوب عنها طلب الشكوى بعد استيفائه عن طريق النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية، بعد مراجعة دليل الاستخدام الخاص بالنظام (رابط دليل الاستخدام).

- يكون طلب الشكوى مُدعمًا بالبيانات والأدلة الكافية والقابلة للتحقق وفق النموذج المعد لذلك، ويُقدم طلب الشكوى ومرفقاته إلى الوكالة على أوراق الشركة الرسمية مختومة بختم الشركة الرسمي وموقعة من صاحب الصلاحية بالشركة.



- يُقدم طلب الشكوى المختوم والموقع بصيغة PDF مع نسخة بصيغة Word، وتقدم البيانات في الملاحق أو المرفقات المرتبطة بصيغة PDF أو Excel حسب طبيعة الملحق أو المرفق.
- يتم الإجابة عن كل سؤال بشكل تفصيلي، وإن كان السؤال ينقسم لأكثر من قسم يتم الإجابة عن كل قسم بشكل منفصل.



- عند الإجابة على الأسئلة، تقدم الصناعة الشاكية شرح وافي مع تقديم كافة الأدلة عن البيانات المقدمة، ويتم تقديم الأدلة كمرفات بطلب الشكوى ويحدد رقم لكل مرفق عند الإجابة الخاصة به.
- تقوم الصناعة الشاكية بكتابة شرح أو توضيح أو تعليق أسفل كل جدول على حدة إذا تطلب الأمر ذلك.
- لا يكتفي بالإجابة على الأسئلة بنعم أو لا، ويجب تقديم شرح أو أدلة توضح بشكل مناسب عن أسباب الإجابة بنعم أو لا.
- في حالة عدم انطباق السؤال على حالة الصناعة الشاكية يتم الإجابة بـ "لا ينطبق" مع توضيح الأسباب.
- يقدم طلب الشكوى من نسختين سرية وغير سرية مع استيفاء الشروط الواردة في قسم المعاملة السرية.
- تقدم بيانات حسابات الدعم والضرر خاصة البيانات المالية على وسائل إلكترونية (Excel)، لتمكين الوكالة من القيام بدراسة وتحليل البيانات والتأكد من دقة المعلومات والحسابات الموضحة بها.
- يمكن طلب الحصول على المساعدة الفنية من الوكالة لتوضيح وشرح كيفية استيفاء طلب الشكوى.

المعاملة السرية:

- يتعين على الصناعة الشاكية أو من ينوب عنها بموجب الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة تقديم نسخة سرية ونسخة غير سرية من طلب الشكوى، وعند طلب الصناعة الشاكية المعاملة السرية لبعض المعلومات يتعين تحديد المعلومات المطلوب معاملتها معاملة سرية وتحديد أسباب ذلك، مع ختمها أو وضع علامة واضحة تبين سريتها، وعندما تتوافر الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في الفصل الرابع من اللائحة، سيتم التعامل مع هذه المعلومات بصفة السرية من قبل الهيئة.
- تتخذ الهيئة الإجراءات اللازمة لضمان حفظ المعلومات السرية وتنظيم إجراءات تداولها والإطلاع عليها من قبل من لهم حق الإطلاع عليها، وتقوم بالفصل بين ملفات البيانات السرية والملفات العامة التي يمكن للأطراف المعنية وأشخاص المصلحة العامة المشاركين في التحقيق الإطلاع عليها.
- تلتزم الهيئة وجميع المشاركين والمطلعين على التحقيقات بحماية سرية المعلومات وفقاً لأحكام الفصل التاسع من النظام، ويطبق على مخالفات الحفاظ على سرية المعلومات نظام عقوبات نشر الوثائق والمعلومات السرية وإفشاءها.



الجدول الزمني حتى بدء التحقيق:

- وفقاً للفقرة الثانية من المادة الثالثة من اللائحة تُسجل الشكاوى برقم خاص في سجل الشكاوى فور فحصها من إدارة الشكاوى والتأكد من استيفائها مستندياً وقرار سعادة وكيل المعالجات التجارية قبول الشكاوى مستندياً وتسجيلها برقم خاص في سجل الشكاوى، ويتم إخطار الصناعة الشاكية بقرار الوكالة، ومن ثم يطبق الجدول الزمني الآتي:

<p>من تاريخ تسجيل الشكاوى تقوم الوكالة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يبحث مدى دقة وكفاية الأدلة والبيانات المقدمة بالشكاوى لتحديد مدى وجود أدلة كافية تبرر بدء التحقيق. • رفع توصية للمحافظ ببدء التحقيق أو رفض الشكاوى مع إخطار الصناعة الشاكية بأسباب رفض الشكاوى، وذلك بموجب الفقرات الأولى والثالثة والسادسة من المادة السادسة من اللائحة. 	خلال 45 يوم
<ul style="list-style-type: none"> • من تاريخ رفع الوكالة التوصية ببدء التحقيق، يقرر المحافظ في شأن بدء التحقيق بموجب الفقرة الأولى من المادة الثامنة من اللائحة. 	خلال 15 يوم
<ul style="list-style-type: none"> • في حالة اتخاذ المحافظ قراراً ببدء التحقيق : تقوم الهيئة بالإعلان عن بدء التحقيق وإشعار حكومات الدول المعنية والأطراف المعنية المعروفة للهيئة بموجب الفقرة الثانية من المادة الثامنة من اللائحة. • في حالة قرار المحافظ عدم بدء التحقيق : يتم إشعار الصناعة الشاكية بقرار الرفض المسبب. 	خلال 5 أيام



تعريف هامة

الدعم:

الدعم هو أي مساهمة مالية، مباشرة أو غير مباشرة مقدمة من حكومة دولة المنشأ أو من أي هيئة عامة بها أو من هيئة خاصة تفوضها الحكومة وينتج عنها تحقيق فائدة لمتلقي الدعم سواء كان منتجاً أو مصدراً أو مجموعة من المنتجين أو المصدرين ويُقدّم الدعم من خلال برامج أو خطط أو أية ممارسات معينة أخرى تتعلق بإنتاج أو تصنيع أو تداول المنتجات.

الدعم المخصص:

هو الدعم المخصص لمؤسسة، أو صناعة، أو مجموعة مؤسسات، أو صناعات، أو منطقة معينة، أو المرتبط بالتصدير، أو المرتبط بإحلال المنتج المحلي بدلاً من المستورد.

مقدار الدعم:

يمثل قيمة المنفعة التي حصل عليها وحدة المنتج محل الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة.

الضرر:

يغطي هذا المصطلح "الضرر المادي للصناعة المحلية" أو "التهديد بالضرر المادي للصناعة المحلية" أو "الإعاقة المادية لصناعة محلية ناشئة"، والضرر المادي هو الأكثر شيوعاً وهو الأثر اللاحق بالصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر نتيجة الواردات المدعى بأنها تتلقى دعم مخصص ويمكن إثباته من خلال عدة مظاهر مثل دراسة وتقييم الأسعار، حجم الإنتاج، المبيعات، المخزون، الحصة السوقية، العمالة، والأرباح وغيرها من مظاهر الضرر الموضحة في النموذج.

العلاقة السببية:

يجب أن يكون هناك علاقة سببية بين الضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية وبين الواردات المدعى بأنها تتلقى دعم مخصص بمعنى أن يكون حدوث الضرر قد تزامن مع وجود الدعم المخصص، ويتم دراسة إمكانية وجود أية أسباب أخرى قد تكون تسببت في الضرر خلاف تلك الواردات.

المنتج محل الشكوى (المستورد):

هو المنتج الموجه إلى المملكة (المستورد) الذي تدعي الصناعة الشاكية أنه يُصدر بسعر مدعوم بسبب تلقي دعم مخصص تولد عنه منفعة من حكومة الدولة المصدرة.

المنتج المشابه:

مُنْتَج مطابق (مماثل في كل النواحي) للمُنْتَج محل الشكوى، وفي حال عدم وجود مثل هذا المنتج المطابق للمُنْتَج محل الشكوى في كل النواحي فيكون هو المُنْتَج الذي تكون مواصفاته وثيقة الشبه بمواصفات المُنْتَج محل الشكوى. وفي تحقيقات المعالجات التجارية يطلق على المنتج منتج مشابه في الحالات التالية:

- المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية وتبيعه في سوق المملكة.
- المنتج المشابه الذي ينتجه المصدر الأجنبي ويبيع في سوقه المحلي بالدولة المصدرة.
- المنتج المشابه الذي ينتجه المصدر الأجنبي ويبيع في بلد ثالث.

الصناعة المحلية:



هي مجموع المُنتِجِين في المملكة للمُنْتِجَات المحلية المشابهة، أو من يشكل إنتاجه أو مجموع إنتاجهم نسبة كبيرة من إجمالي الإنتاج المحلي بالمملكة لهذه المُنتِجَات.

فترة التحقيق المقترحة:

هي الفترة الزمنية المقترحة للتحقيق والتي تم تحديدها بالشكوى والتي يتعين على الصناعة الشاكية تقديم البيانات والمعلومات عنها لتأييد ادعاءاتها بأن الواردات من المنتج محل الشكوى تتلقى دعم مخصص من حكومة الدولة المصدرة ينتج عنه منفعة، وقد يتطلب بدء التحقيق تحديث هذه الفترة لتكون الفترة الزمنية الأقرب لبدء التحقيق.

فترة تقييم الضرر:

هي فترات زمنية متماثلة (سنوات مالية أو ميلادية) تتضمن من ثلاث إلى خمس أعوام تنتهي بفترة التحقيق المقترحة، وتقدم الصناعة الشاكية البيانات والمعلومات بشأن الواردات ومؤشرات الصناعة المحلية السعيرية والاقتصادية لبحث الزيادة في الواردات المدعومة وكذلك وجود الضرر والعلاقة السببية.

فترة إجراءات التحقيق:

هي الفترة الزمنية التي تقوم فيها جهة التحقيق بإجراءات التحقيق وتبدأ من تاريخ إعلان بدء التحقيق وتنتهي برفع المحافظ للتقرير والتوصيات النهائية لرئيس مجلس إدارة الهيئة، ولا تتجاوز هذه الفترة اثني عشر شهراً، ويمكن تمديدها لفترة أو فترات إضافية لا تتجاوز في مجموعها ثمانية عشر شهراً.



استيفاء شكوى الدعم لفرض تدابير تعويضية

يهدف هذا الدليل إلى تقديم المساعدة الفنية للمنتجين بالمملكة حول كيفية إعداد شكوى الدعم لفرض تدابير تعويضية وتوضيح المعلومات والبيانات الأساسية المطلوب تقديمها بنموذج الشكوى، حيث تعتبر الشكوى هي الركيزة الأساسية التي يقوم عليها التحقيق، لذا يجب على الصناعة الشاكية تقديم الأدلة الكافية والدقيقة التي تؤيد شكواها.

يتعين على الصناعة الشاكية تجنب تقديم أدلة غير دقيقة أو غير مدعومة بالمستندات في الشكوى تعوق اتخاذ قرار بدء التحقيق حيث أن القوانين الدولية كفلت للأطراف المعنية المشاركة في التحقيق أحقية الاطلاع على الملف العام للتحقيق وتقديم الدفوع والتعليقات على الشكوى للدفاع عن مصالحهم من خلال الاعتراض على أي من مخالفات أو ضعف في الأدلة المقدمة بالشكوى مما قد يؤدي إلى رفض الشكوى وإنهاء التحقيق دون فرض تدابير لحماية الصناعة المحلية.

لذا يتعين على الصناعة الشاكية الاطلاع على هذا الدليل واستيفاء نموذج الشكوى وفقاً لمتطلباته المعروضة بهذا الدليل الإسترشادي وفقاً لما يلي:



1 القسم الأول (معلومات عامة)

يهدف هذا القسم إلى التعرف على هوية الشركة الشاكية، وأنشطتهم الرئيسية والثانوية، وأرقام تسجيلهم بكل من السجل التجاري والصناعي أو أي سجل آخر، وبيانات الاتصال والعناوين الخاصة بالشركة ومواقعها الإدارية والإنتاجية، وكذلك هوية ومعلومات الموظف المسؤول بالشركة و/أو الجهة المفوضة/الموكلة عن الشركة للتواصل مع الوكالة فيما يخص الشكوى.

1-1 مقدم الشكوى

1-1-1 اسم الشركة:

عنوان المصنع:

عنوان الشركة:

الرمز البريدي:

هاتف الشركة:

2-1-1 السجل التجاري [رقم:] مرفق (1)

الترخيص الصناعي/أخرى [رقم:] مرفق (2)

يرفق عقد تأسيس الشركة مع تعديلاته مرفق (3)

يتعين على الصناعة الشاكية كتابة اسم الشركة الرسمي كاملاً، على أن يتم التوضيح ما إذا كان هناك اسم تجاري أو اسم آخر لها، ويتم كتابة أرقام السجلات الخاصة بالشركة (سجل تجاري، ترخيص صناعي، ترخيص زراعي، وغيرهم إن وجد) مع إرفاق نسخ واضحة منهم على أن يتم إرفاق السجل التجاري بمرفق رقم 1 والسجلات والترخيص الأخرى بمرفق رقم 2، وكذلك إرفاق نسخة واضحة من عقد تأسيس الشركة مرفقاً به كافة تعديلاته بمرفق رقم 3.

3-1-1 اذكر تاريخ إنشاء الشركة وتاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنتج المشابه في المملكة.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر تاريخ إنشاء الشركة وفقاً لعقد التأسيس وتاريخ بداية الإنتاج الفعلي للمنتج المشابه بعد الانتهاء من العمليات التجريبية.

4-1-1 اذكر نشاط الشركة الرئيسي مع ذكر كافة المنتجات التي تقوم الشركة بإنتاجها.

تحديد أنشطة الشركة الرئيسية (تصنيع - بيع - استيراد - تصدير - غيره) والتحدث عنها بالتفصيل، وكذلك ذكر المنتجات الرئيسية التي ترتبط بهذه الأنشطة بما فيها المنتج المشابه.



5-1-1 اذكر أي أنشطة ثانوية للشركة.

توضيح أي أنشطة ثانوية للصناعة الشاكية إن وجدت لا ترتبط بالنشاط الاقتصادي الرئيسي للمنشأة ومدى تعلق النشاط الثانوي بالمنتج المشابه أو المنافس، وتعتبر الأنشطة الثانوية هي الأنشطة التي ينتج عنها إيرادات نتيجة ممارسة لا ترتبط بالنشاط الرئيسي مثل إيرادات بيع مخلفات إنتاج، تأجير مباني وأراضي غير زراعية وكذلك تأجير آلات ومعدات... الخ، وأي إيرادات تشغيلية أخرى مع ضرورة تحديد أنواع تلك الإيرادات.

6-1-1 اذكر أسماء المساهمين ونسبة ملكيتهم لمن هم أكثر من 5%، مع توضيح طبيعة النشاط لكل مساهم. مرفق (4)

استيفاء المرفق رقم 4 الذي يشمل أسماء المساهمين الذين تزيد نسبة مساهمتهم عن 5% ونسب ملكيتهم وطبيعة نشاط كل مساهم مع توضيح ما إذا كان لديهم أي أنشطة تتعلق باستيراد أو بيع أو إنتاج المنتج محل الشكوى.

7-1-1 اذكر الهيكل الإداري للشركة. مرفق (5)

توضيح الهيكل الإداري للشركة والذي يشمل كافة الوحدات الإدارية الرئيسية والفرعية على شكل جدول أو خريطة بمرفق رقم 5.

8-1-1 اذكر كافة الشركات المرتبطة بالشركة سواء داخل أو خارج المملكة. مرفق (6)

ذكر كافة الشركات المرتبطة بالشركة بشكل واضح بمرفق رقم 6 مع توضيح طبيعة علاقة الارتباط بالتفصيل، ومدى تأثير علاقة الارتباط أو تداخلها مع عمليات إنتاج أو بيع أو تسويق المنتج المشابه.

علمًا بأن تعريف علاقة ارتباط هو "عندما يكون أحد الأطراف له سلطة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في الطرف الآخر، أو أن كلا الطرفين يتحكم فيهما طرف ثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن كلا الطرفين يتحكمان بشكل مباشر أو غير مباشر بطرف ثالث، ويثبت تحقق حالة التحكم عندما يكون الطرف له سلطة قانونية أو تشغيلية لممارسة قيود أو إصدار قرارات ملزمة على الطرف الآخر".



9-1-1 الموظف المسؤول بالشركة للتواصل مع الوكالة:

<u>اسم الموظف الأساسي:</u>	<u>اسم الموظف البديل:</u>
المسمى الوظيفي:	المسمى الوظيفي:
هاتف:	هاتف:
جوال:	جوال:
البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:

(يتم إرفاق التوكيل/التفويض وخطاب التعهد الموثقين وفقاً للنموذجين بالملحقين 3 و4)

يتعين تحديد هوية وكافة بيانات التواصل للموظف المسؤول الأساسي الذي سيكون حلقة التواصل بين الشركة والوكالة خلال مرحلة تقديم الشكوى وكذا تحديد بيانات الموظف البديل بالشركة في حالة عدم تواجد الموظف الأساسي، مع إرفاق التوكيل/التفويض وخطاب التعهد الموثقين وفقاً للنموذجين بالملحقين 3 و4.

كما ينبغي أن تكون بيانات الموظف الأساسي هي نفسها بيانات الموظف المسجلة على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية عند طلب حساب تقديم شكوى على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية.

2-1 الجهة المفوضة/الموكلة عن الشركة (إن وجد):

اسم الجهة المفوضة أو الموكلة/ الممثل النظامي أو الوكيل الشرعي/ مكتب الاستشارات/ من ينوب عن الشركة ... غيره:

اسم مسؤول التواصل مع الوكالة عن الجهة المفوضة:

بيانات الاتصال:-

عنوان المكتب: الرمز البريدي:

هاتف:

جوال مسؤول التواصل: البريد الإلكتروني لمسؤول التواصل:

(يتم إرفاق التوكيل/التفويض وخطاب التعهد الموثقين وفقاً للنموذجين بالملحقين 3 و4)

إذا تم اختيار جهة مفوضة أو موكلة عن الشركة خلال مرحلة تقديم واستيفاء الشكوى مثل "ممثل نظامي، أو وكيل شرعي، أو مكتب استشارات، أو محاسب" فلا بد من تقديم اسم هذه الجهة وكافة بيانات الاتصال الخاصة بها، واسم المسؤول بهذه



الجهة ووظيفته وبيانات التواصل معه والذي سيكون حلقة التواصل بين الجهة والوكالة، مع تقديم التفويض الرسمي وخطاب التعهد موثقين وذلك وفقاً للنموذجين بالملحقين 3 و4.

كما ينبغي أن يكون اسم الجهة المفوضة والمسؤول هم أنفسهم الذين تم تسجيلهم في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية عند طلب حساب تقديم شكوى على النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية.

من الذي يمكن أن يفوض أو يُوكَل عن الصناعة المحلية؟

- مكتب محاماة متخصص في المعالجات التجارية أو التجارة الدولية.
- مكتب استشارات اقتصادية.
- الغرفة التجارية.
- اتحاد منتجين.
- جمعية رجال أعمال.

ما هي المهام التي يقوم بها من ينوب عن الصناعة المحلية؟

- تقديم طلب الشكوى
- تقديم وتلقي المعلومات السرية وغير السرية من الهيئة
- تمثيل الشاكي في تلقي جميع الإعلانات والإشعارات وغير ذلك من إجراءات ومتطلبات قبول الشكوى
- التعهد بالمسئولية عن صحة المعلومات المقدمة للهيئة في الشكوى وخلال التحقيق.
- التعهد بالسماح للهيئة بالاحتفاظ بالمعلومات المقدمة في الشكوى والتحقيق بما فيها المعلومات الورقية والإلكترونية
- السرية غير السرية سواء كانت صور ضوئية أو أصلية للفترة التي تراها الهيئة مناسبة والتي لا تقل عن فترة فرض التدابير.

3-1 نأمل تحديد الفترات التالية:

← فترة التحقيق المقترحة:

← فترة تقييم الضرر:

تم التوضيح في قسم التعاريف الهامة أن فترة التحقيق هي الفترة الزمنية المقترحة للتحقيق والتي يتم تحديدها بالشكوى والتي يتعين على الصناعة الشاكية تقديم البيانات والمعلومات خلالها لتأييد ادعاءاتها بأن الواردات من المنتج محل الشكوى تتلقى دعم مخصص وفي حال بدء التحقيق قد يتطلب تحديث هذه الفترة لتكون الفترة الزمنية الأقرب لبدء التحقيق.

كذلك تم توضيح أن فترة تقييم الضرر هي فترات زمنية متماثلة (سنوات مالية أو ميلادية) تتضمن من ثلاث إلى خمس فترات تنتهي بفترة التحقيق المقترحة، وتقدم الصناعة الشاكية خلالها البيانات والمعلومات الخاصة بالأثار السعرية وعواملها الاقتصادية لبحث وجود الضرر والعلاقة السببية.

2 القسم الثاني (المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه في المملكة)



يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة المحلية بالمملكة أو من ينوب عنها لتقديم كافة المعلومات المتاحة عن كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه بالمملكة، وتوضيح مدى التشابه بينهما خلال فترة التحقيق المقترحة.

ويعتبر موضوع المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه بالمملكة من أكثر الأقسام التي يرد في شأنها تعليقات أو اعتراضات بسبب مدى درجة تشابه المنتج محل الشكوى بالمنتج المشابه من الناحية المادية أو خصائصه الكيميائية ومدى إمكانية إحلال أحدهما محل الآخر أو الاختلاف في سبل الاستخدام أو المستهلك النهائي. ولهذا فقد صمم هذا القسم لإتاحة الفرصة للصناعة المحلية بالمملكة لتقديم كافة المعلومات المتاحة عن كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه، وتوضيح مدى التشابه بينهما خلال فترة التحقيق المقترحة، لذا سوف يتم استعراض هذا الموضوع في السطور التالية مع توضيح كيفية استيفاءه.

أهمية التحديد الموضوعي والدقيق للمنتج محل الشكوى:

- تعود أهمية تحديد المنتج محل الشكوى بموجب بيانات دقيقة وواضحة في طلب الشكوى في انه يساهم فيما يلي:
- تحديد حجم الواردات المدعى بأنها تتلقى دعم مخصص من حكومة الدولة المصدرة تنتج عنه منفعة.
- تحديد موضوعي لنطاق الأطراف المعنية من المستوردين، المصدرين والمنتجين الأجانب.
- تحديد نطاق بحث مدى وجود الدعم المخصص المرتبط بالمنتج المستورد محل الشكوى ومدى تأثيره في أن يكون سبباً في الضرر الواقع على الصناعة المحلية التي تنتج المنتج المشابه، وذلك لتجنب اعتماد بيانات غير دقيقة قد تؤدي إلى نتائج غير صحيحة.
- تجنب إجراء تعديلات خلال التحقيق في تعريف المنتج محل التحقيق مما قد يؤثر على مسار التحقيق ويؤثر على البيانات المقدمة من الصناعة.
- المساهمة في رفع فاعلية تطبيق التدابير التعويضية الناتجة عن التحقيق عن طريق استهداف المنتج المستورد المتسبب في الضرر دون التأثير على المنتجات الأخرى غير المشابهة.
- الحد من مظاهر التحايل على التدابير المفروضة عن طريق الحد من إدخال منتجات مشابهة مستوردة دون خضوعها للتدبير، حيث أن الخلل في تحديد نطاق المنتج الخاضع للتدبير قد يسهل عمليات التحايل على التدابير بسبب عدم تحديد نطاقها بشكل دقيق.

أهمية التحديد الموضوعي والدقيق للمنتج المشابه بالمملكة:

- إن تحديد المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية الشاكية في طلب الشكوى بموجب بيانات دقيقة وواضحة يكون له أهمية بالغة حيث يساهم فيما يلي:
- تحديد موضوعي لنطاق الصناعة المحلية التي تقوم بالإنتاج بالمملكة.
- تحديد المنتجات غير المشابهة التي تقوم بإنتاجها الصناعة المحلية بالمملكة ولا يشملها التحقيق وبالتالي استبعاد هذه المنتجات والمنتجين المحليين من نطاق البحث بالتحقيق مما ينتج عنه بيانات موضوعية في التحقيق.
- تحديد نطاق بحث مدى وجود الضرر المادي أو التهديد به ومدى تأثيره على الصناعة المحلية المعنية التي تنتج المنتج المشابه، وذلك لتجنب اعتماد بيانات غير دقيقة قد تؤدي إلى نتائج غير صحيحة.
- يتعين على الصناعة الشاكية الإجابة على الأسئلة التالية بشكل منفصل لكل منتج.



1-2 اذكر كل من الاسم العلمي والاسم التجاري (باللغة العربية واللغة الإنجليزية).

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه أو المنافس:

تقوم الصناعة الشاكية بتحديد كل من الاسمين العلمي والتجاري للمنتج محل الشكوى والمنتج المشابه باللغتين العربية والإنجليزية مع مراعاة أهمية توحيد الأسماء قدر الإمكان وفي حالة وجود اختلاف بالأسماء يتم شرح سبب هذا الاختلاف ومدى تأثير ذلك على المقارنة بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه، وإذا كان المنتج محل الشكوى يحتوي على عدة أصناف يتم تحديد هذه الأصناف ومدى توافر أصناف مقابلة لها في المنتج المشابه لدى الصناعة الشاكية.

أما إذا كان طلب الشكوى يتعلق بأكثر من مُنتج لا يتشابهون فيما بينهم، فيفضل تقديم شكاوى منفصلة لكل منتج بشكل منفرد، أو يتم فصل بيانات كل منتج عن الآخر وما يقابله من منتجات مشابهة تنتجها الصناعة الشاكية حتى يتم بحث المنتجات المشابهة فيما بينها بشكل منفصل.

مراعاة ضرورة أن تشمل الإجابة على هذا السؤال توضيح ما إذا كان هناك مصطلحات علمية أو تجارية أخرى تخص المنتج محل الشكوى غير تلك الأسماء العلمية أو التجارية المتعارف عليها بالتعريف الجمركية المتكاملة.

2-2 اذكر ووصفا كاملاً من حيث الشكل والخصائص المادية.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

لا بد أن تراعي الصناعة الشاكية عند إجراء المقارنات بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه الشكل والخصائص المادية وذلك حسب طبيعة كل منتج لتوضيح السمات التالية على سبيل المثال لا الحصر: الشكل الخارجي والأبعاد والشكل الداخلي والأحجام والألوان والأوزان ودرجة التركيز والمميزات ... الخ.



3-2 اذكر التركيب الكيميائي والمواد الخام التي تدخل في الإنتاج وطرق التصنيع، مع تقديم خريطة توضح تدفق العمليات حتى يصبح المنتج معداً للبيع. مرفق (7)

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

توضح الصناعة الشاكية التركيب الكيميائي والمكونات الإنتاجية لكل منتج مع التوضيح بالتفصيل المواد الخام المستخدمة في الإنتاج، مع تقديم طريقة الإنتاج والتصنيع والتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج لكل منتج وصولاً إلى المنتج النهائي بمرفق رقم 7.

4-2 في حالة وجود أكثر من فئة، أو نوع، أو مقياس، أو صنف، اذكرهم وشرح الاختلافات بينهم، مع تقديم كتالوجات أو كتيبات أو صور على المواقع الإلكترونية. مرفق (8)

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

تحدد الصناعة الشاكية كافة الفئات، أو الأنواع، أو المقاسات، أو الأصناف لكل منتج بصورة دقيقة مع توضيح الاختلافات لكل فئة، أو نوع، أو مقياس، أو صنف، وللشركة أن تستعين بالأدوات والمصادر اللازمة لتعزيز الوصف المقدم مع ضرورة توضيح مدى تأثير هذه الاختلافات على تشابه هذه الفئات، أو الأنواع، أو المقاسات، أو الأصناف فيما بينها، وتقديم المستندات أو المرفقات المطلوبة في هذا الجزء من الأسئلة (مثال: كتيبات، كتالوجات، موقع على الإنترنت، صور... الخ) بالمرفق رقم 8.

5-2 اذكر قنوات التوزيع.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

تقوم الصناعة الشاكية بذكر قنوات التوزيع الخاصة بكل منتج بداية من باب المصنع وصولاً إلى المستهلك النهائي بشكل تفصيلي مع توضيح المستويات التجارية المختلفة (جملة، تجزئة، مستهلك... الخ) حيث أن تحديد المستوى التجاري يمثل أهمية في المقارنة بين المنتجين، مع توضيح الاختلافات بين طرق التوزيع لكل منتج إن وجدت وأثر تلك الاختلافات على تكلفة البيع مع ضرورة تقديم رسم توضيحي لقنوات البيع والتوزيع.



6-2 اذكر الاستخدامات بشكل مفصل.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

على الصناعة الشاكية تحديد كافة الاستخدامات لكل منتج لتوضيح مدى تشابه الاستخدامات بينهما ويشمل ذلك استخدام المنتج كمادة خام في عمليات إنتاجية محددة لمنتج آخر أو طبيعة استخدامهما لدى المستهلك النهائي.

7-2 أذكر وحدة القياس (قطعة، كجم، طن،الخ)، مع ذكر معامل التحويل للكيلوجرام أو الطن.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

توضح الصناعة الشاكية بشكل دقيق وحدة القياس لكل منتج والعمل على توحيدها لما له من أهمية كبيرة في حسابات الدعم والضرر خلال مراحل التحقيق المختلفة، كما يتعين على الصناعة في حالة اختلاف وحدات القياس بين المنتجين محل الشكوى والمشابه توضيح معامل التحويل بين وحدات القياس المختلفة.

8-2 اذكر موسم/مواسم البيع، مع تحديد تلك المواسم بالشهور وأسباب ذلك.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

يجب على الصناعة الشاكية توضيح التوقيتات الزمنية السنوية التي تنشط فيها عملية الإنتاج والبيع للمنتج محل الشكوى والمنتج المشابه وذلك في حالة كون هذه المنتجات مرتبطة بمواسم محددة أو مناسبات معينة في فترات محددة أو مختلفة من العام، إضافة إلى أن تحديد موسمية المنتج محل الشكوى سوف يساهم في تحديد أدق لتطور الواردات خلال فترات معينة من السنة، كما يتعين على الصناعة الشاكية توضيح سبب اعتبارها المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه منتج موسمي أو منتج تنشط مبيعاته في فترات محددة من السنة.



9-2 اذكر المنتجات التي تحل محل كل من المنتج محل الشكوى والمشابه، مع توضيح أسباب ذلك.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

يتعين على الصناعة الشاكية تحديد المنتجات الأخرى التي لا تدخل في نطاق المنتج محل الشكوى أو غير المشابهة – إن وجدت – والتي يمكن أن تحل محل المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه، مع توضيح أسباب ودرجة إمكانية الإحلال لهذه المنتجات فيما بينها.

10-2 اذكر العوامل والمحددات الرئيسية ذات التأثير الكلي على سعر وتكلفة المنتج.

← المنتج محل الشكوى:

← المنتج المشابه:

يتعين على الصناعة الشاكية أن تحدد العوامل والمحددات الرئيسية التي من شأنها أن تؤثر على سعر وتكلفة كل منتج على سبيل المثال المواد الخام، طرق التصنيع، التكنولوجيا المستخدمة، قنوات التوزيع، أسعار البورصة العالمية الخ، مع توضيح كيف ومدى تأثير هذه العوامل على التكلفة والسعر.

11-2 في حالة وجود تصنيف أو نظام ترقيم للمنتج المشابه داخل الشركة، نأمل توضيح وإرفاق هذا التصنيف أو الترميم. مرفق (9)

يتعين على الصناعة الشاكية في حال كانت تقوم بتصنيف أو بترقيم المنتج المشابه أن توضح الطريقة المستخدمة في ذلك، وتعريف كل رمز أو رقم مستخدم داخل التصنيف أو نظام الترميم مع إرفاق أية مستندات توضح هذا التصنيف أو نظام الترميم بمرفق رقم 9، حيث أن فهم أسلوب ومعايير التصنيف يساعد إلى حد كبير في تحديد الأصناف من المنتج المشابه التي تماثل الأصناف المقابلة لها في المنتج محل الشكوى.



12-2 في حالة وجود رسم صادر أو قيود تجارية على المنتج المشابه بالمملكة، نأمل توضيح ذلك. مرفق (10)

يجب على الصناعة الشاكية ذكر أية قيود تجارية تضعها المملكة على المنتج المشابه مثل فرض رسوم على التصدير أو عدم السماح بالتصدير أو تقييد التصدير بكميات محددة أو عدم السماح بالبيع في مناطق معينة بالمملكة أو دول محددة وغير ذلك من قيود تجارية، وكذلك توضيح أية رسوم تفرض داخلياً على المنتجات السعودية بشكل عام أو على المنتج المشابه بشكل خاص، مع إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق رقم 10 بما في ذلك القرارات الحكومية المنصوص فيها على أحكام فرض القيود أو الرسوم، وأدلة على دفع أو تحصيل الرسوم من الصناعة المحلية أو إجراءات تطبيق هذه الرسوم أو القيود فعلياً خلال فترة تقييم الضرر.

13-2 وضع مدى تطابق كل من المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه على ضوء ما تقدم. في حالة عدم التطابق، نأمل توضيح إمكانية اعتبار أن كلاهما لهما مواصفات وثيقة الشبه ويمكن أن يحل أحدهما محل الآخر في الاستخدامات.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح مدى تطابق المنتجين من خلال المقارنة باستخدام العناصر التي تم تناولها في هذا القسم، وفي حالة وجود اختلافات بين المنتجين في أحد أو بعض العناصر خلال الإجابة على أسئلة هذا القسم، يجب أن تقدم الصناعة الشاكية ما يدل على أن المنتج المشابه الذي تقوم بإنتاجه وثيق الشبه بالمنتج محل الشكوى ويمكن أن يحل أحدهما محل الآخر، مع شرح مظاهر هذا التشابه بينهما وكيفية إحلال أي منهما مكان الآخر سواء من خلال طرق الإنتاج والاستخدام لدى المستهلك وقنوات البيع، وإثبات أن الاختلافات لا تؤثر على التشابه بين المنتج محل الشكوى والمنتج المشابه.

14-2 نأمل ذكر بند/بنود التعرفة الجمركية المتكاملة بالمملكة التي يندرج تحتها المنتج محل الشكوى، واذكر أية اعتبارات لديك حول مدى توافق وصف المنتج المشابه مع البند/البنود الجمركية المحددة، واذكر نسب الرسوم الجمركية المطبقة في البند/البنود وكذا الرسوم الجمركية التفضيلية والرسوم أو التدابير الأخرى التي يخضع لها المنتج. (يمكن استشارة الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك بالمملكة).

يتعين على الصناعة الشاكية تحديد البند الجمركي الذي يخضع له المنتج محل الشكوى مع الحرص أن يكون البند الجمركي المقدم مكون من البند الجمركي المفصل (اثنى عشر رقمًا) حيث يمثل أقرب وصف للمنتج محل الشكوى مع تجنب الاكتفاء بتحديد الفصول أو البنود الرئيسية، وفي حال كان المنتج محل الشكوى يخضع لأكثر من بند جمركي، فعلى الصناعة الشاكية تحديد كافة البنود الجمركية الخاضع لها المنتج محل الشكوى، ويتم تحديد الرسوم الجمركية المطبقة أو أي رسوم أو قيود أخرى تطبق على واردات المنتج محل الشكوى إن وجدت، وفي حال كان المنتج محل الشكوى يخضع لبند أو بنود يشترك فيها مع منتجات أخرى لا تخضع لنطاق المنتج محل الشكوى، فيتعين على الصناعة الشاكية كتابة البند أو البنود الجمركية التي



يخضع لها المنتج محل الشكوى مع توضيح اشتراكه في البند أو البنود مع منتجات أخرى وتقديمه وفقًا لهذه الصيغة (من البند.....).

وفي حالة اشتراك المنتج محل الشكوى مع منتجات أخرى في البند أو البنود الجمركية، ولأغراض تقديم معلومات صحيحة وكافية فإنه من الضروري تقديم شرح عن كيفية حصر الواردات الخاصة بالمنتج محل الشكوى فقط دون الواردات الأخرى الخاضعة لنفس البند أو البنود الجمركية، وقد يكون ذلك من خلال الاستعانة أو عمل دراسة تسويقية أو على أساس حجم الاستهلاك أو أي أدلة أخرى تمكّن من الفصل بين بيانات واردات المنتج محل الشكوى والمنتجات الأخرى المشتركة معها في نفس البند.

ويمكن للصناعة الشاكية الاستعانة بخدمات الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك لمساعدتها في تحديد البند الجمركي أو حصر واردات المنتج محل الشكوى، ويمكن لها طلب مساعدة الوكالة في الحصول على هذه البيانات من الهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك.



3 القسم الثالث (الصناعة المحلية)

يهدف هذا القسم إلى التحقق من بيانات الصناعة المحلية خلال فترة التحقيق المقترحة، ومدى توافقها مع أحكام المادة (4) من اللائحة بشأن أحقية الشركة/الشركات الشاكية في طلب بدء تحقيق تدابير تعويضية ضد الواردات محل الشكوى، وعلى الشركة/الشركات مقدمي الشكوى إرفاق المستندات الدالة على حجم الإنتاج الذي يوضح مدى تمثيلهم للصناعة المحلية لأغراض قبول الشكوى ومن ثم بدء التحقيق، وكذلك تقديم أدلة توضح الشركة/الشركات المؤيدة لشكواهم والتزامهم بالتعاون في التحقيق وذلك من خلال خطابات موجهة للهيئة العامة للتجارة الخارجية معتمدة من الشركة/الشركات المؤيدة للشكوى الذين يكون مجموع إنتاجهم مع إنتاج مقدمي الشكوى ما يمثل نسبة أكبر من 50% من مجموع إنتاج مقدمي الشكوى والمؤيدين والمعارضين للمنتج المشابه وكذلك لا يقل إنتاجهم عن 25% من إجمالي إنتاج المنتج المشابه بالمملكة.

1-3 مقدمو/ مؤيدو الشكوى

1-1-3 نأمل استيفاء جدول (1) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي لمقدمي/ مؤيدي الشكوى خلال فترة التحقيق

المقترحة، مع إرفاق مستند إثبات الإنتاج الفعلي وخطابات التأييد. مرفق (11)

ملاحظة: يمثل إجمالي الإنتاج المحلي الوارد بالجدول التالية مجموع إنتاج الشركات المحلية المنتجة للمنتج المشابه بالمملكة (المقدمة والمؤيدة والمعارضة والمحايدة للشكوى)

جدول (1) مقدمو ومؤيدو الشكوى

الوحدة: طن

بيانات الاتصال	النسبة إلى إجمالي %	حجم الإنتاج الفعلي	اسم الشركة	
<u>عنوان:</u> <u>هاتف:</u> <u>بريد إلكتروني:</u>	50%	8000	شركة (أ)	1
<u>عنوان:</u> <u>هاتف:</u> <u>بريد إلكتروني:</u>	28%	4500	شركة (ب)	2
	78%	12500	إجمالي إنتاج مقدمو ومؤيدو الشكوى	3
	100%	16000	إجمالي الإنتاج المحلي	4



2-3 معارضو الشكوى:

1-2-3 نأمل استيفاء الجدول رقم (2) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي لمعارضو الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة.

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي بأسماء الشركات المنتجة للمنتج المشابه المعارض للشكوى إن توافر معلومات لديها عن معارضة هذه الشركات للشكوى، وحجم إنتاجهم (طبقاً للمعلومات المتوافرة للصناعة الشاكية) ونسبته لإجمالي إنتاج الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه وكذا بيانات التواصل معها، وإن أمكن تقديم دليل يفيد معارضة هذه الشركات للشكوى.

جدول (2) المعارضون

الوحدة: طن

بيانات الاتصال	النسبة إلى الإجمالي %	حجم الإنتاج الفعلي	اسم الشركة	
عنوان: هاتف: بريد إلكتروني:	12.5%	2000	شركة (ج)	1
	12.5%	2000	إجمالي إنتاج المعارضون	2
	100%	16000	إجمالي الإنتاج المحلي	3

3-3 المحايدون:

1-3-3 نأمل استيفاء الجدول (3) الخاص ببيانات الإنتاج الفعلي للشركات التي لم تبد رأياً حيال الشكوى سواء بالتأييد أو الرفض خلال فترة التحقيق المقترحة.

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي بأسماء الشركات المنتجة للمنتج المشابه المحايدة التي لا تؤيد ولا تعارض الشكوى إن وجدت، وتقديم حجم إنتاجهم (طبقاً للمعلومات المتوافرة للصناعة الشاكية) بناء على البيانات المتوافرة للشركة ونسبته لإجمالي إنتاج الصناعة المحلية المنتجة للمنتج المشابه وكذا بيانات التواصل معها.



جدول (3) المحايدون

الوحدة: طن

بيانات الاتصال	النسبة إلى إجمالي %	حجم الإنتاج الفعلي	اسم الشركة	
عنوان: هاتف: بريد إلكتروني:	9%	1500	شركة (د)	1
	9%	1500	إجمالي إنتاج المحايدون	2
	100%	16000	إجمالي الإنتاج المحلي	3

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجداول الخاصة بهذا القسم بناء على موقف الشركات المنتجة للمنتج المشابه من الشكوى (مؤيدة أو معارضة أو محايدة) حتى يتسنى للوكالة إجراء اختبار تمثيلية الصناعة المحلية، كما أن للوكالة إمكانية التحقق من هذا الموقف من خلال التواصل مع الجهات الرسمية والتواصل مع تلك الشركات للتأكد من موقفهم من الشكوى قبل البدء في التحقيق، كما أن للوكالة اتخاذ القرار برفض الشكوى في حالة عدم توافر شروط تمثيلية الصناعة المنصوص عليها باللائحة.

وسوف يتم اعتبار الشكوى مقدمة وممثلة من الصناعة المحلية أو نيابة عنها (لأغراض قبول الشكوى وبدء التحقيق) إذا كانت مقدمة من منتجين محليين يمثل إنتاجهم على الأقل 25% من إجمالي الإنتاج المحلي من المنتج المشابه، على أن تكون نسبة إنتاج الشركات المقدمة لطلب الشكوى بالإضافة إلى نسبة إنتاج الشركات المؤيدة لطلب الشكوى تمثل أكثر من 50% من إجمالي حجم إنتاج مقدمي الشكوى والمنتجين المعارضين للشكوى، والجدير بالذكر أنه كلما ارتفعت نسبة إنتاج الشركات مقدمة الشكوى من إجمالي الإنتاج المحلي كلما كان ذلك في صالح التحقيق، حيث أن نسبة تمثيل الصناعة المحلية خلال التحقيق قد لا تتحقق إذا لم يشارك في التحقيق باقي المنتجين ليصل حجم إنتاج المنتجين المشاركين نسبة كبيرة من الإنتاج المحلي.

$$\text{مقدمي ومؤيدي الشكوى} < 50\% \frac{\text{مقدمي ومؤيدي الشكوى والمعارضين}}{\text{مقدمي ومؤيدي الشكوى}}$$

$$\text{مقدمي ومؤيدي الشكوى} \leq 25\% \frac{\text{مقدمي ومؤيدي الشكوى}}{\text{إجمالي الإنتاج المحلي}}$$



4 القسم الرابع (الدول والأطراف المعنية)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للصناعة الشاكية لتحديد الدولة أو الدول المدعى عليها بأنها تصدر المنتج محل الشكوى بسعر مدعوم، وذلك لدراسة إمكانية بدء التحقيق ضد تلك الدول بما يتوافق مع نسب حجم الواردات المحددة في الفقرة (7) من المادة السادسة من اللائحة، كما يهدف هذا القسم إلى التعرف على المصدرين/المنتجين الأجانب والمستوردين والمستخدمين للمنتج محل الشكوى والمعروفين للشركة الشاكية.

1-4 الدول المعنية:

1-1-4 نأمل استيفاء جدول رقم (4) بشأن الدول المدعى عليها بتقديم دعم مخصص للمنتج محل الشكوى والتي يُستورد منها المنتج محل الشكوى، وحجم الواردات من تلك الدول خلال فترة التحقيق المقترحة.

يتعين على الصناعة الشاكية تعبئة الجدول الخاص بالدول المعنية (جدول رقم 4) الموجود بنموذج الشكوى من خلال التواصل مع الهيئة العامة للإحصاء والاستفسار عن حجم الواردات من كافة الدول المصدرة للمنتج محل الشكوى.

جدول (4) الدول المعنية

الوحدة

الدولة	حجم الواردات	إلى إجمالي الواردات%
الدولة المعنية*		ناتج قسمة حجم الواردات المدعى بأنها مدعومة للدولة المعنية على إجمالي حجم الواردات
الواردات الأخرى		
إجمالي الواردات		100%

* نأمل زيادة الصفوف في حالة زيادة عدد الدول

2-4 المصدرون/المنتجون المعروفون:

1-2-4 نأمل استيفاء جدول رقم (5) المصدرين/المنتجين الأجانب المعروفين بالدول المعنية الذين قاموا بتصدير المنتج محل الشكوى من الدول المعنية خلال فترة التحقيق المقترحة.

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء جدول أسماء المصدرين/المنتجين الأجانب للمنتج محل الشكوى وذلك من خلال معرفة الصناعة الشاكية بالسوق المحلي للمملكة والسوق العالمي أو من خلال فواتير الاستيراد إن وجدت أو من معلومات متاحة على الإنترنت أو من خلال أي جهة رسمية حكومية تتيح هذه البيانات أو من خلال دراسات بحثية عن الأسواق لمكاتب استشارية.



جدول (5) المصدرون والمنتجون الأجانب*

الدولة	اسم المصدر / المنتج الأجنبي	العنوان	هاتف	موقع على الإنترنت؛ البريد الإلكتروني

* نأمل زيادة الصفوف في حالة زيادة عدد الدول المعنية أو المصدرين/المنتجين الأجانب

3-4 المستوردون المعروفون:

1-3-4 نأمل استيفاء جدول رقم (6) بشأن المستوردين المعروفين الذين قاموا باستيراد المنتج محل الشكوى من الدول المعنية خلال فترة التحقيق المقترحة.

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء جدول أسماء المستوردين للمنتج محل الشكوى وذلك من خلال معرفة الصناعة الشاكية بالسوق المحلي للمملكة والسوق العالمي أو من خلال فواتير الاستيراد إن وجدت أو من معلومات متاحة على الإنترنت أو من خلال أي جهة رسمية حكومية تتيح هذه البيانات أو من خلال دراسات بحثية عن الأسواق لمكاتب استشارية.

جدول (6) المستوردون المعروفون*

الدولة	اسم المستورد	العنوان	هاتف	موقع على الإنترنت؛ البريد الإلكتروني

* نأمل إضافة صفوف أخرى في حالة زيادة عدد المستوردين المعروفين

4-4 المستخدمون المعروفون:

1-4-4 نأمل استيفاء جدول (7) بشأن المستخدمين المعروفين الذين قاموا باستخدام المنتج محل الشكوى في المملكة خلال فترة التحقيق المقترحة.

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء جدول أسماء المستخدمين و/أو المستهلكين للمنتج محل الشكوى وهم من يدخل المنتج محل الشكوى في مدخلاتهم الصناعية أو يستخدموه في عمليات البيع أو الاستهلاك سواء عن طريق استيراده بشكل مباشر أو شراؤه من السوق المحلي، وذلك من خلال معرفة الصناعة الشاكية بالسوق المحلي للمملكة والسوق العالمي أو من خلال فواتير الاستيراد إن وجدت أو من معلومات متاحة على الإنترنت أو من خلال أي جهة رسمية حكومية تتيح هذه البيانات أو من خلال دراسات بحثية عن الأسواق لمكاتب استشارية.



جدول (7) المستخدمون المعروفون*

اسم المستخدم	العنوان	هاتف	موقع على الإنترنت: البريد الإلكتروني

* تأمل إضافة صفوف أخرى في حالة زيادة عدد المستخدمين المعروفين

5-4 علاقة الارتباط:

تعرف علاقة ارتباط بأنها "عندما يكون أحد الأطراف له سلطة مباشرة أو غير مباشرة في التحكم في الطرف الآخر، أو أن كلا الطرفين يتحكم فيهما طرف ثالث بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو أن كلا الطرفين يتحكمان بشكل مباشر أو غير مباشر بطرف ثالث، ويثبت تحقق حالة التحكم عندما يكون الطرف له سلطة قانونية أو تشغيلية لممارسة قيود أو إصدار قرارات ملزمة على الطرف الآخر".

1-5-4 تأمل توضيح ما إذا كانت الشركة ترتبط بأي نوع من أنواع الملكية أو الشراكة مع أي من المصدرين أو المنتجين الأجانب للمنتج محل الشكوى مع تقديم الأدلة على ذلك.

يتعين على الصناعة الشاكية - وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية - توضيح كافة علاقات الارتباط أو الشراكة مع أي من المصدرين/المنتجين الأجانب للمنتج محل الشكوى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوضيح أثر ذلك على عملية شراء أو بيع أو توزيع المنتج محل الشكوى حيث يجوز أن تستبعد الوكالة منتجي المنتج المشابه الذين ثبت ارتباطهم بمصدري المنتج محل الشكوى، مع تقديم كافة الأدلة على ذلك.

2-5-4 تأمل توضيح ما إذا كانت الشركة ترتبط بأي نوع من أنواع الملكية أو الشراكة مع أي من المستوردين، أو المستخدمين، مع تقديم الأدلة على ذلك.

يتعين على الصناعة الشاكية - وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية - توضيح كافة علاقات الارتباط أو الشراكة مع أي من المستوردين أو المستخدمين للمنتج محل الشكوى، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتوضيح أثر ذلك على عملية شراء أو بيع أو توزيع المنتج محل الشكوى حيث يجوز أن تستبعد الوكالة منتجي المنتج المشابه الذين ثبت ارتباطهم بمصدري المنتج محل الشكوى، مع تقديم كافة الأدلة على ذلك.

3-5-4 في حالة قيام الشركة باستيراد المنتج محل الشكوى، تأمل توضيح أسباب الاستيراد مع استيفاء الجدول رقم (8).

يتعين على الصناعة الشاكية - وفقاً لأحكام اللائحة التنفيذية لنظام المعالجات التجارية في التجارة الدولية - أن توضح ما إذا كانت قد قامت باستيراد المنتج محل الشكوى من الدول المعنية أو الدول الأخرى خلال فترة تقييم الضرر خاصة في فترة التحقيق المقترحة وتعبئة الجدول التالي، مع توضيح سبب الاستيراد حيث يجوز أن تستبعد الوكالة منتجي المنتج المشابه الذين يقوموا باستيراد المنتج محل الشكوى.



جدول (8) واردات الصناعة الشاكية من المنتج محل الشكوى

الوحدة:

فترة التحقيق المقترحة	فترة 3	فترة 2	فترة 1	البيان
				حجم واردات الصناعة الشاكية من الدول المعنية
				حجم واردات الصناعة الشاكية من الدول الأخرى
				الإجمالي

ملاحظة: يمكن للهيئة أن تستبعد الفئات التالية من المنتجين المحليين في حساب تمثيل الصناعة المحلية إذا وجدت دلائل أو شكوك تدل على الاختلاف في سلوك المنتج المحلي المرتبط عن سلوك المنتج المحلي المستقل بسبب حالة الارتباط:

- المنتجين ذوي علاقة ارتباط بمصدر أجنبي، أو مستوردين أو مستخدمين للمنتج محل الشكوى.
- المنتجين الذين قاموا باستيراد المنتج محل الشكوى.



5 القسم الخامس (الدعم المخصص)

يهدف هذا القسم في نموذج الشكوى إلى إتاحة الفرصة للصناعة الشاكية لتقديم الأدلة المبدئية على الادعاء بوجود دعم مخصص يتلقاه ويستفيد منه منتجي و/أو مصدري المنتج محل الشكوى، وتقدم الصناعة الشاكية المعلومات الخاصة ببرامج الدعم المخصص التي تقدمها حكومات الدول المعنية، وذلك وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من اللائحة.

يتعين على الصناعة الشاكية أدلة على وجود الدعم ونوعه ومقداره في دولة أو دول المنشأ أو التصدير طبقاً للأسئلة التالية وتقديم البيانات والمعلومات لكل برنامج دعم على حدة مع التأييد بالمستندات والأدلة كلما أمكن ذلك.

1-5 برامج الدعم:

1-1-5 نأمل ذكر اسم برنامج الدعم ومدته.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر اسم برنامج الدعم من واقع المستندات الرسمية مع توضيح أي اسم دارج أو غير رسمي لهذا البرنامج، كما يجب ذكر مدة البرنامج مع توضيح تاريخ بداية البرنامج وتاريخ انتهائه إن وجد.

2-1-5 نأمل ذكر التشريعات والقوانين واللوائح التي بمقتضاها يتم منح هذا الدعم، مع تقديم المستندات المتعلقة بتلك التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات وأية تعليمات أخرى وترجمتها إلى اللغة العربية أو الإنجليزية حال كانت تلك المستندات بخلاف هاتين اللغتين. مرفق (12)

يتعين على الصناعة الشاكية تقديم جميع المستندات المتوافرة لديها من التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات وغيره والخاصة ببرنامج الدعم بمرفق رقم 12 حيث أن هذه المستندات تمثل الأساس الذي سوف يتم عليه تقييم برنامج الدعم وتحليله واستنتاج ما إذا كان الدعم مخصص من عدمه، ويمكن للصناعة الشاكية الحصول على هذه المستندات من المطبوعات في الجرائد الرسمية أو مواقع الإنترنت الخاصة بالسلطات أو الجهات المانحة للدعم في الدول المعنية، كما يمكن للصناعة الشاكية الاستعانة بالمحققين التجاريين للمملكة في الدول المعنية للحصول على مثل هذه المستندات.

3-1-5 نأمل تحديد الجهة المسؤولة عن إدارة برنامج الدعم سواء جهة حكومية أو مؤسسة أو أي جهة أخرى تعهد إليها الحكومة بتقديم الدعم إلى المنتجين و/أو المصدرين الأجانب، مع توضيح المستوى الحكومي الذي يقوم بمنح هذا الدعم سواء على مستوى الحكومة المركزية، أو المدن، أو المقاطعات، أو المحافظات، أو غير ذلك.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر الجهة المسؤولة عن إدارة وتقديم برنامج الدعم مع تحديد المستوى الحكومي لها ويمكن للصناعة المحلية الشاكية تحديد هذه الجهة من خلال دراسة المستندات الخاصة بالبرنامج وبالأخص القوانين والتشريعات أو اللوائح التنفيذية الخاصة بهذا البرنامج.

4-1-5 نأمل شرح المعايير أو الشروط الموضوعية الخاصة بأحقية الحصول على الدعم.

يتعين على الصناعة الشاكية شرح وذكر المعايير أو الشروط الموضوعية الخاصة بأحقية الحصول على الدعم وذلك من خلال دراسة المستندات الخاصة بالبرنامج والتي تظهر فيها هذه المعايير أو الشروط بشكل واضح (مكتوبة) أو أن تكون مفهومة ضمناً.



كما إن هذه المعايير أو الشروط الموضوعية لها دور كبير في الحكم على الدعم إذا كان مخصص من عدمه، وكذا حساب المنفعة ومقدار الدعم.

أمثلة على المعايير أو الشروط الموضوعية:

- الشركة تُمنح الدعم في حالة قيامها بنشاط التصدير.
- الشركة تُمنح الدعم في حالة زيادة صادراتها بنسب معينة.
- الشركة تُمنح الدعم لاستخدامها المواد الخام أو السلع المحلية في إنتاجها بدلا من المواد الخام أو السلع المستوردة.
- الدعم يُمنح لصناعة أو صناعات معينة تنتهي إليها الشركة.
- الدعم يُمنح في حالة وجود الشركة في منطقة جغرافية معينة.
- الدعم يُمنح للشركة لكونها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بالتصدير.

5-1-5 نأمل وصف طبيعة وهدف برنامج الدعم المقدم للمنتجين و/أو المصدرين للمنتج محل الشكوى، مع توضيح نوع الدعم الممنوح (منح مقدمة من جانب الحكومة، قروض بمعدلات فائدة تفضيلية، ضمانات قروض، مزايا ضريبية، تقديم سلع أو خدمات أقل من قيمتها العادية، ... الخ).

يتعين على الصناعة الشاكية وصف البرنامج وصفاً تفصيلياً من خلال شرح طبيعته وهدفه وذلك من خلال دراسة المستندات الخاصة بالبرنامج من قوانين ولوائح وقرارات، حيث يجب وصف وشرح جميع جوانب البرنامج بالتفصيل كلما أمكن ذلك من خلال توضيح نوع الدعم المقدم وشروط المشاركة في البرنامج والخطوات المطلوبة للحصول على الدعم والتي قد تشمل تقديم "طلب" مع "تقديم مستندات معينة" أو "دفع مصاريف معينة".

أمثلة على وصف طبيعة وهدف برنامج الدعم:

← مثال 1: برنامج يقدم فائدة تفضيلية لقروض قصيرة الأجل لتمويل الصادرات:

وصف طبيعة البرنامج: يتم إدارة هذا البرنامج عن طريق بنك ائتمان الصادرات في دولة **، حيث يهدف هذا البرنامج إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجين/المصدرين من دولة *** في الأسواق الدولية، حيث يقوم بنك ائتمان الصادرات بتوفير التمويل والإفراض للمصدرين والمنتجين في دولة *** في حالة وجود التزام تصديري أو من أجل الإعداد لهذا التصدير، ويكون هذا التمويل في شكل قروض قصيرة الأجل (من 120 إلى 240 يوم) وبالعملات الأجنبية أو العملة المحلية لدولة *** ويتم دفع الفائدة وقيمة القرض في نهاية مدة الاقتراض.

تتمثل الاستفادة من هذا البرنامج في الفرق بين معدل الفائدة المدفوع من الشركات على قروض الممنوحة من بنك ائتمان الصادرات وبين سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل في سوق دولة ****.

يتبين من خلال تحليل هذا البرنامج أنه يرتبط بالأداء أو الالتزام التصديري للشركات، وبالتالي يعتبر دعم مخصص وقابل لاتخاذ إجراء بشأنه.



← مثال 2: برنامج لتقديم سلع بأقل من قيمتها العادلة:

وصف طبيعة البرنامج: يتبين أنه يوجد هيئة حكومية مسؤولة عن استيراد وتوفير الغاز في سوق دولة **** وتعرف باسم ABCXYZ وتمتلك هذه الهيئة حصة كبيرة في سوق دولة **** من حيث توفير الكميات المطلوبة من الغاز الطبيعي حيث تقوم هذه الهيئة بتوفير الغاز الطبيعي بجودة عالية وبأسعار منخفضة مقارنة بكل من سعر السوق العالمي وسعر بيع شركات القطاع الخاص في سوق دولة ****، حيث يتضح أن أغلب المصدرين/المنتجين الأجانب في دولة **** تلجأ للتعامل مع ABCXYZ فقط وذلك لقدرتها على توفير كميات كبيرة من الغاز لا تستطيع شركات القطاع الخاص في سوق دولة **** توفير كميات مماثلة منها، ويتضح أن هذا البرنامج يشكل مساهمة مالية من حكومة دولة **** تتمثل في انخفاض سعر ABCXYZ مقارنة بأسعار السوق العالمي وشركات القطاع الخاص في سوق دولة ****.

تتمثل الاستفادة من هذا البرنامج في الفرق بين سعر بيع متر الغاز الطبيعي من ABCXYZ وسعر السوق السائد لمتر الغاز الطبيعي (benchmark) في دولة ****.

كما يرتبط هذا البرنامج بالقطاعات الصناعية كثيفة الاستهلاك للطاقة والتي تشمل صناعة ****، لذا يعتبر هذا البرنامج دعم مخصص قابل لاتخاذ إجراء بشأنه.

6-1-5 نأمل تحديد المنفعة أو إجمالي مبلغ الدعم الذي يعود على كل منتج و/أو مصدر للمنتج محل الشكوى من هذا البرنامج إن أمكن خلال فترة التحقيق المقترحة للدعم مع تقديم المستندات المؤيدة. مرفق (13)

يتعين على الصناعة الشاكية أن تحاول تحديد المنفعة أو إجمالي الدعم الذي استفاد منه المنتج/المصدر الأجنبي في الدولة المعنية وذلك بقدر الإمكان بناءً على بيانات يُفضل أن تكون فعلية تتضح بالبرنامج أو مرتبطة بالبرنامج مع تقديم المستندات المؤيدة بمرفق رقم 13.

← مثال:

خلال فترة التحقيق المقترحة في الدعم تلقت الشركة المنتجة/المصدرة الأجنبية تمويل تصديري قصير الأجل من بنك ائتمان الصادرات المملوك للدولة في دولة **** بهدف تمويل صفقات تصدير للمملكة من المنتج محل الشكوى بمبلغ 5000 دولار بفائدة 4%، وكان سعر الفائدة السائد في السوق للتمويل قصير الأجل في دولة **** 12%.

يتم تحديد المنفعة أو إجمالي الدعم الذي تلقتة الشركة المنتجة/المصدرة الأجنبية خلال فترة التحقيق المقترحة كما يلي:

المنفعة خلال فترة التحقيق = قيمة مبلغ التمويل × (سعر الفائدة السائد في السوق - سعر الفائدة الذي تحملته الشركة "المرتبط بالتمويل")

$$= 5000 \text{ دولار} \times (12\% - 4\%)$$

$$= 5000 \text{ دولار} \times 8\%$$

$$= 400 \text{ دولار}$$



7-1-5 نأمل حساب مقدار الدعم إن أمكن من هذا البرنامج للوحدة من المنتج محل الشكوى، وذلك لكل منتج و/أو مصدر للمنتج محل الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة للدعم مع تقديم المستندات المؤيدة. مرفق (14)

يتعين على الصناعة الشاكية أن تحاول تحديد مقدار الدعم للوحدة من المنتج محل الشكوى وذلك بقدر الإمكان بناء على بيانات يُفضل أن تكون فعلية مع تقديم المستندات المؤيدة بمرفق رقم 14.

← تابع المثال السابق:

خلال فترة التحقيق المقترحة في الدعم قامت الشركة المنتجة/المصدرة الأجنبية بتصدير 50 طن للمملكة من المنتج محل الشكوى.

يتم تحديد مقدار الدعم للوحدة من المنتج محل الشكوى خلال فترة التحقيق المقترحة في الدعم كما يلي:

مقدار الدعم/الوحدة من المنتج محل الشكوى = قيمة المنفعة خلال فترة التحقيق ÷ كمية صادرات الشركة المنتجة/المصدرة الأجنبية إلى المملكة خلال فترة التحقيق.

$$= 400 \text{ دولار} \div 50 \text{ طن}$$

$$= 8 \text{ دولار/طن}$$



6 القسم السادس (الضرر)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة إلى الصناعة المحلية الشاكية للتعريف بالسنة المالية للشركة، ونظامها المالي، كما يتيح للشركة توضيح الضرر المادي أو التهديد به نتيجة للزيادة في الواردات المدعى بأنها ترد بأسعار مدعومة من الدول المعنية وفقاً للمادة (20) من اللائحة.

1-6 المعلومات والبيانات المالية:

1-1-6 اذكر السنة المالية للشركة.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر السنة المالية الخاصة بها سواء كانت سنة ميلادية تبدأ من يناير وتنتهي في ديسمبر أو سنة مالية تبدأ من يوليو وتنتهي في يونيو أو غيرهما، وترجع أهمية تحديد السنة المالية في تحديد فترة التحقيق وفترة تقييم الضرر لتتوافق قدر الإمكان مع السنة المالية للصناعة الشاكية.

2-1-6 نأمل تقديم أخر أربعة قوائم مالية معتمدة من المراجع المالي للشركة، وفي حالة عدم إصدار القوائم المالية المعتمدة التي تغطي فترة التحقيق المقترحة، قدم قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل معتمدين من رئيس مجلس إدارة الشركة أو من ينوب عنه عن تلك الفترة. (مرفق 15)

في سبيل تحقق الوكالة من أن الشركة لديها حسابات منتظمة، تقدم الصناعة الشاكية القوائم المالية المعتمدة والمراجعة من المراجع المالي الخارجي بمرفق رقم 15، كما أن القوائم المالية للشركة تظهر الأداء المالي للشركة ككل خلال فترة تقييم الضرر وتعكس كافة مؤشراتها المالية الكلية والتي تشمل المنتج المشابه والمنتجات الأخرى إن وجدت، وفي حالة عدم اعتماد القوائم المالية لأخر فترة تقوم الشركة بتقديم قائمة المركز المالي (الميزانية) وقائمة الدخل معتمدين من رئيس مجلس إدارة الشركة.

3-1-6 نأمل تقديم قائمة دخل منفصلة للمنتج المشابه بالمملكة لكل فترة من فترات تقييم الضرر (من فترة 1 إلى فترة التحقيق المقترحة) وفقاً للملحق رقم (1)

تقدم الصناعة الشاكية بالملحق رقم (1) قائمة الدخل للمنتج المشابه بالمملكة بشكل منفصل لكل فترة من فترات تقييم الضرر وفي حال كانت الصناعة الشاكية تقوم بإنتاج أكثر من منتج بخلاف المنتج المشابه تقوم الصناعة الشاكية بتخصيص وتوزيع الإيرادات والتكاليف والمصروفات الخاصة بالمنتج المشابه بالمملكة مع توضيح طرق التخصيص أو التوزيع المستخدمة وتقديم المبررات الخاصة بهذه الطرق.

4-1-6 نأمل تقديم قائمة تكاليف منفصلة للمنتج المشابه بالمملكة لكل فترة من فترات تقييم الضرر (من فترة 1 إلى فترة التحقيق المقترحة) وفقاً للملحق رقم (2)

تقدم الصناعة الشاكية بالملحق رقم (2) قائمة تكاليف للمنتج المشابه بالمملكة بشكل منفصل لكل فترة من فترات تقييم الضرر، وفي حال كانت الصناعة الشاكية تقوم بإنتاج أكثر من منتج بخلاف المنتج المشابه تقوم الصناعة الشاكية بتخصيص



وتوزيع عناصر التكلفة على المنتج المشابه بالمملكة مع توضيح طرق التخصيص أو التوزيع المستخدمة وتقديم المبررات الخاصة بهذه الطرق.

2-6 الضرر المادي:

تتعلق بيانات هذا القسم بأثر الواردات المدعى بأنها مدعومة على أسعار الصناعة الشاكية ومؤشراتها الاقتصادية فيما يتعلق بالمنتج المشابه بالمملكة فقط، فإذا كانت الشركة تقوم بإنتاج منتجات أخرى غير المنتج المشابه يتم استبعاد أية بيانات متعلقة بتلك المنتجات الأخرى، وفي حال تعذر فصل بعض المؤشرات الاقتصادية يتم تقديم البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات بالنسبة للشركة ككل مع توضيح أسباب عدم تقديمها بشكل منفصل.

وتقوم الصناعة الشاكية بمقارنة التطور في المؤشرات من خلال استخدام منهجية سنة الأساس (مقارنة كل فترة من فترات تقييم الضرر بالفترة الأولى) في الجداول مع تقديم شرح لهذه المنهجية، بالإضافة إلى تقديم شرح باستخدام منهجية تغير وتطور المؤشرات من سنة إلى أخرى أسفل كل جدول.

1-2-6 الزيادة في الواردات محل الشكوى

1-1-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (9) بشأن الزيادة المطلقة للواردات محل الشكوى وزيادتها نسبة إلى الإنتاج المحلي أو الاستهلاك للمنتج المشابه بالمملكة، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. (مرفق 16)

يتم استيفاء الجدول الخاص بالزيادة المطلقة للواردات من المنتج محل الشكوى، وكذلك زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى نسبة إلى الإنتاج المحلي أو الاستهلاك:

أولاً: التطور المطلق للواردات المدعى بأنها مدعومة:

يتم إدراج حجم الواردات المدعى بأنها مدعومة من الدول المصدرة المعنية خلال فترة تقييم الضرر، ويتم إدراج التعليق على تطور الواردات خلال فترة تقييم الضرر مع تقديم الأدلة الخاصة ببيان حجم الواردات بمرفق رقم 16.

ثانياً: التطور النسبي للواردات المدعى بأنها مدعومة بالنسبة إلى حجم إنتاج الصناعة أو حجم استهلاك السوق المحلي:

يتم إدراج حجم إنتاج الصناعة المحلية ككل (الإنتاج المحلي) من المنتج المشابه بالمملكة في الجدول رقم (9) خلال أعوام الضرر (في حالة وجود شركات أخرى محلية منتجة للمنتج المشابه تقوم الصناعة الشاكية بحساب حجم إنتاج هذه الشركات طبقاً للمعلومات المتوافرة وذلك من أجل تحديد حجم الإنتاج المحلي)، ثم يتم حساب نسبة الواردات المدعى بأنها مدعومة إلى الإنتاج المحلي من المنتج المشابه بالمملكة خلال فترة تقييم الضرر، والتعليق على مدى تغير تلك النسبة أسفل الجدول، وفي حال لم يكن هناك زيادة في الواردات المدعى بأنها مدعومة بالنسبة للإنتاج المحلي خلال فترة التحقيق المقترحة يمكن للصناعة الشاكية إدراج حجم الاستهلاك المحلي للمنتج المشابه، ثم يتم حساب نسبة الواردات المدعى بأنها مدعومة إلى حجم الاستهلاك خلال فترة تقييم الضرر، والتعليق على مدى تغير تلك النسبة أسفل الجدول.



يتم قياس حجم الاستهلاك كما يلي:

- حجم المبيعات المحلية للصناعة الشاكية للمنتج المشابه
- + حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي للمنتج المشابه
- + حجم الواردات من المنتج محل الشكوى
- + حجم الواردات الأخرى للمنتج المشابه المستورد من باقي الدول خلاف الدولة المعنية.

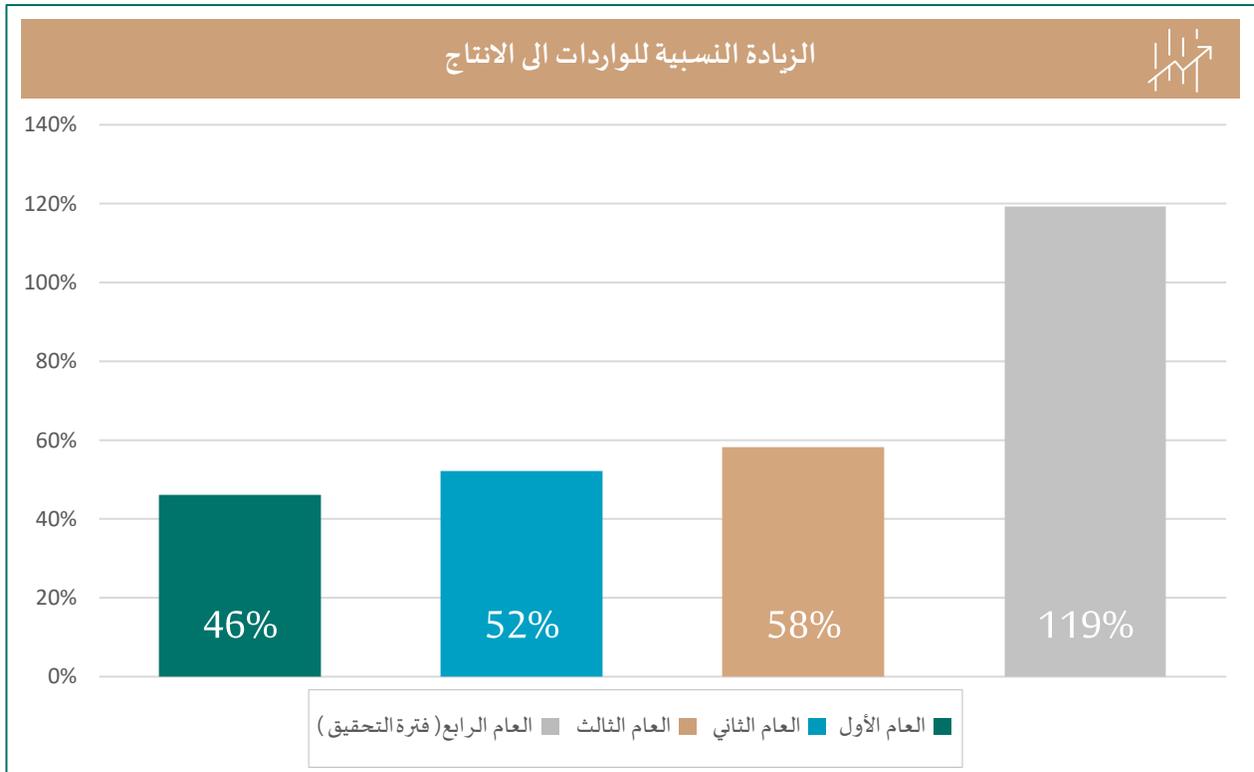
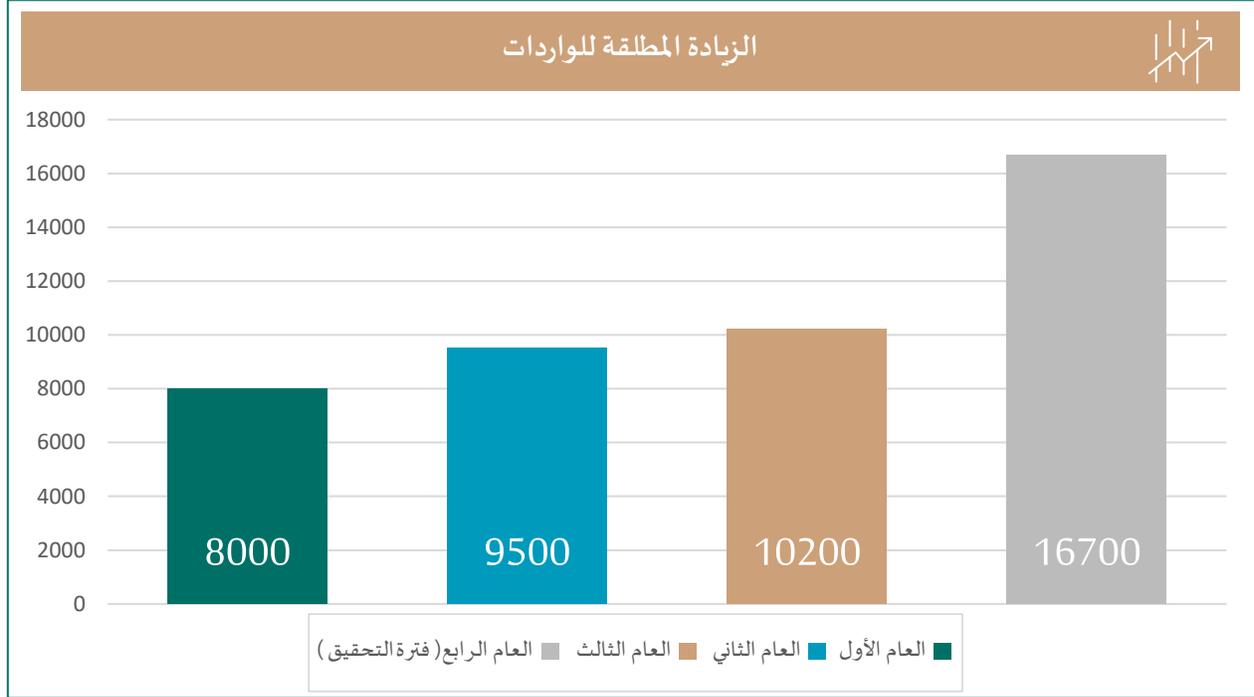
جدول (9) الزيادة المطلقة والنسبية للواردات محل الشكوى

الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم الواردات محل الشكوى	8000	9500	10200	16700
مؤشر حجم الواردات محل الشكوى %	100	119	128	209
حجم الإنتاج المحلي للمنتج المشابه	17230	18100	17500	14000
حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للإنتاج المحلي	%46	%52	%58	%119
مؤشر حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للإنتاج المحلي %	100	113	126	257
حجم الاستهلاك المحلي	24000	27000	26500	34400
حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للاستهلاك المحلي	33%	35%	38%	49%
مؤشر حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للاستهلاك المحلي %	100	106	115	146

حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للاستهلاك = حجم الواردات محل الشكوى ÷ حجم الاستهلاك المحلي

حجم الواردات محل الشكوى بالنسبة للإنتاج المحلي = حجم الواردات محل الشكوى ÷ حجم الإنتاج المحلي





2-2-6 الأثار السعرية الفرق سعري

يقصد بالفرق سعري مقدار الفرق بين سعر بيع المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة الشاكية وسعر بيع المنتج محل الشكوى، ويتم تحديد الفرق سعري عند نفس المستوى التجاري مع مراعاة ما يلي:

عند حساب الفرق سعري يتعين على الصناعة الشاكية أن تقدم أدلة كافية على وجود الفرق سعري، لهذا الغرض يمكن استخدام بيانات الاستيراد، وقوائم الأسعار، وعروض الأسعار، والفواتير، أو غيره من أدلة موثقة من أجل تبرير وجود فرق سعري كما يجب على الصناعة الشاكية مراعاة تحديد الفرق سعري لكل دولة معنية في حال كان هناك أكثر من دولة معنية مع استخدام نفس الأنواع والموديلات التي تم استخدامها في حسابات تحديد الدعم المخصص وتكرر الصفوف بتعدد الدول المعنية أو الأصناف.

يتعين أن يكون المستوى التجاري لمبيعات المنتج المشابه بالمملكة مكافئاً للمستوى التجاري لمبيعات المنتج محل الشكوى طبقاً للجدول التالي مع توضيح التسويات التي تمت للحصول على هذا التكافؤ.

المنتج محل الشكوى	المنتج المحلي المشابه
مستوى مستودع/مخازن المستورد	مستوى باب المصنع EXW
مستوى تاجر الجملة	مستوى تاجر الجملة
مستوى تاجر التجزئة	مستوى تاجر التجزئة

← مثال: سعر البيع المنتج محل الشكوى المستورد 100 مستوى مخازن المستورد، سعر البيع المحلي للمنتج المشابه 120 مستوى باب المصنع.

مقدار الفرق سعري = (100 - 120) = 20

هامش الفرق سعري = $100 \times (120 \div (100 - 120)) = 16.66\%$.

ملحوظة: في حالة استخدام سعر بيع المنتج المشابه مستوى باب المصنع يتم حسابه من قائمة الدخل الخاصة بفترة التحقيق المقترحة حيث يساوى صافي الإيراد ÷ حجم الوحدات المباعة.



2-2-6 نأمل استيفاء جدول رقم (10) بشأن الفرق السعري بعد إجراء كافة التسويات، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (17)

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الجدول التالي مع إمكانية تكرار الصفوف حالة كانت الشكاوى ضد واردات أكثر من دولة، والتعليق عليها أسفل الجدول لتوضيح هامش الفرق السعري مع تقديم الأدلة الخاصة بتحديد الأسعار بالمرفق 17.

جدول (10) الفرق السعري خلال فترة التحقيق المقترحة

القيمة: ريال سعودي/وحدة.

الدولة	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	متوسط سعر المنتج محل الشكاوى (مستودع المستورد)	مقدار الفرق السعري	هامش الفرق السعري %
xx	120	100	20	%16.66

الخفض والكبت السعري

يقصد بالخفض السعري عند تحديد الضرر المادي في تحقيقات المعالجات التجارية على أنه التغير السلبي في متوسط أسعار بيع المنتج المشابه الذي تنتجه الصناعة المحلية خلال فترة تقييم الضرر.

بينما يقصد بالكبت السعري عند تحديد الضرر المادي في تحقيقات المعالجات التجارية على أنه عدم تناسب الزيادة في متوسط سعر بيع الوحدة للمنتج المشابه بالمقارنة مع الزيادة في متوسط تكلفة الوحدة خلال فترة تقييم الضرر، حيث يوضح التغير في هذه النسبة خلال فترة التحقيق المقترحة مقارنة بالفترات السابقة عدم قدرة الصناعة المحلية على زيادة الأسعار المحلية بشكل متناسب مع الزيادة في التكلفة بسبب الواردات المدعومة.

2-2-6 نأمل استيفاء جدول رقم (11) بشأن الخفض والكبت السعري الذي تعرض له المنتج المشابه، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (18)

يتعين على الشاكي استيفاء الجدول التالي ببيانات أسعار وتكاليف المنتج المشابه مع التعليق أسفل الجدول لتوضيح مدى قيام الصناعة الشاكية بتخفيض أسعار بيع المنتج المشابه وعدم قدرتها على زيادة تلك الأسعار بما يتناسب مع زيادة التكلفة خلال فترة تقييم الضرر نتيجة الواردات المدعى بأنها مدعومة.

وقد قد تكون هناك زيادة في أسعار بيع المنتج المشابه أو المنافس خلال فترة تقييم الضرر، ولكنها لا تتناسب مع زيادة التكلفة وبالتالي قد يكون سبب عدم زيادة الأسعار بشكل يتناسب مع زيادة التكلفة هو الزيادة في الواردات، لذلك يتم حساب نسبة تكلفة الوحدة المباعة إلى سعر بيع نفس الوحدة خلال كل فترة تقييم الضرر، وإذا تبين أن هناك زيادة في هذه النسبة قد يدل ذلك على منع (كبت) الأسعار المحلية من الزيادة ويكون مظهر من مظاهر الضرر الجسيم الذي تعاني منه الصناعة الشاكية نتيجة الواردات المدعومة وهو ما يسمى بالكبت السعري، ويتعين إرفاق الأدلة المتعلقة بالخفض والكبت السعري (حساب متوسط سعر البيع ومتوسط التكلفة) بمرفق رقم 18.



جدول (11) الخفض والكبت السعري

القيمة: ريال سعودي/وحدة.

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
سعر بيع الشاكي للمنتج المشابه	117	120	123	125
مؤشر الخفض السعري %	100	103	105	107
تكلفة الشاكي للمنتج المشابه	110	115	129	132
التكلفة ÷ سعر البيع	%94	%96	%105	%106
مؤشر الكبت السعري %	100	102	112	113

ملحوظة:

- يتم حساب سعر بيع الشاكي للمنتج المشابه لكل فترة من الفترات التي تتضمنها فترة تقييم الضرر من خلال قائمة الدخل الخاصة بكل فترة حيث يساوى صافي الإيراد ÷ حجم الوحدات المباعة.
- يتم حساب تكلفة الشاكي للمنتج المشابه لكل فترة من الفترات التي تتضمنها فترة تقييم الضرر من خلال قائمة الدخل الخاصة بكل فترة حيث تساوى تكلفة البضاعة المباعة ÷ حجم الوحدات المباعة.

3-2-6 العوامل والمؤشرات الاقتصادية

عند تحليل أثر الزيادة في الواردات على الصناعة الشاكية يتعين دراسة العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي تتمثل فيما يلي: حجم المبيعات والإنتاج والمخزون والحصة السوقية العمالة والأجور والطاقة المستغلة والإنتاجية والأرباح والعائد على الاستثمار التدفقات النقدية، القدرة على زيادة رأس المال، القدرة على النمو، الأعباء على برنامج الإعانات الحكومية. ويتم دراسة أثر الواردات المدعى بأنها مدعومة على كل مؤشر اقتصادي، ولا يلزم أن تكون كافة هذه المؤشرات الاقتصادية سلبية لتثبت وجود ضرر مادي.

كما يتعين على الصناعة الشاكية تقديم مؤشرات العوامل الاقتصادية بالجدول الموضحة بنموذج الشكوى مع شرح تطورها خلال فترة تقييم الضرر حيث أن الوكالة ستقوم بدراسة هذه المؤشرات لتقييم الضرر الذي تعاني منه الصناعة الشاكية.

الإنتاج، المبيعات المحلية، المخزون

1-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (12) بشأن الإنتاج والمبيعات المحلية والمخزون من المنتج المشابه، مع الشرح

والتوضيح والتعليق على تطور تلك المؤشرات أسفل الجدول. مرفق (19)

يتعين في هذا الجزء توضيح إجمالي حجم الإنتاج من المنتج المشابه للصناعة الشاكية، بالإضافة إلى توفير بيانات عن حجم مبيعات الصناعة الشاكية من المنتج المشابه وإجمالي حجم المخزون التام آخر الفترة من المنتج المشابه.

يتم إدراج حجم إنتاج الصناعة الشاكية من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر والتعليق أسفل الجدول على تطور حجم الإنتاج خلال هذه الفترة وتوضيح مدى تأثير الواردات المدعى بأنها مدعومة على تطور حجم الإنتاج، كما يتم إدراج حجم



المبيعات المحلية للصناعة الشاكية من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر والتعليق أسفل الجدول على تطور حجم المبيعات وتوضيح مدى تأثير الواردات المدعى بأنها مدعومة على تطور حجم المبيعات، بالإضافة إلى إدراج حجم مخزون الإنتاج التام آخر الفترة من المنتج المشابه للصناعة الشاكية خلال فترة تقييم الضرر والتعليق أسفل الجدول على تطوره وتوضيح مدى تأثير الواردات المدعى بأنها مدعومة على تطور حجم المخزون، ويتم إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالإنتاج والمبيعات والمخزون بالمرفق 19.

جدول (12) الإنتاج، المبيعات، المخزون

الوحدة.

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم إنتاج الشاكي	15000	13100	12500	11000
مؤشر حجم إنتاج الشاكي %	100	87	83	73
حجم المبيعات المحلية للشاكي	13500	14200	14800	9340
مؤشر حجم المبيعات المحلية للشاكي %	100	105	110	69
المخزون	5000	4500	5200	6000
مؤشر المخزون %	100	90	104	120

الحصة السوقية

2-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (13) بشأن الحصة السوقية لكل من المبيعات المحلية من المنتج المشابه وواردات المنتج محل الشكوى من الدول المعنية والدول الأخرى، مع الشرح والتوضيح والتعليق على تطورتلك المؤشرات أسفل الجدول. مرفق (20)

تقوم الصناعة الشاكية في هذا الجزء باستيفاء الجدول الخاص بالحصة السوقية لمكونات السوق المحلي بالمملكة للمنتج والذي يشمل كل من:

- إجمالي المبيعات المحلية من المنتج المشابه للصناعة الشاكية.
- المبيعات المحلية للمنتجين المحليين الآخرين من المنتج المحلي المشابه (في حال عدم توافر البيانات الفعلية، قد تلجأ الصناعة الشاكية إلى تقدير مبيعات المنتجين المحليين الآخرين وذلك بناء على نسب حجم الإنتاج (تمثيل الصناعة) خلال فترة التحقيق المقترحة.
- إجمالي الواردات المدعى بأنها مدعومة من المنتج محل الشكوى.
- إجمالي الواردات من الدول الأخرى من المنتج المشابه.



ثم يتم حساب الحصة السوقية لكل مكون بالنسبة لإجمالي حجم السوق المحلي وحساب مؤشرات كل حصة خلال فترة تقييم الضرر، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول على تطور تلك المؤشرات، ويتم إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالحصة السوقية بالمرفق 20.

إجمالي حجم السوق = حجم المبيعات المحلية للشاكي + حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي + حجم الواردات المدعى بأنها مدعومة من المنتج محل الشكوى + حجم الواردات الأخرى

حصة المبيعات المحلية للشاكي = حجم المبيعات المحلية للشاكي ÷ إجمالي حجم السوق
"يتم حساب الحصة السوقية لكل مكون من مكونات السوق بنفس طريقة المعادلة السابقة"

جدول (13) الحصة السوقية

الوحدة.

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم المبيعات المحلية للشاكي	13500	14200	14800	9340
حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي	2007	5420	5920	2547
حجم واردات الدول المعنية	8000	9500	10200	16700
حجم الواردات الأخرى	3000	1500	1200	850
إجمالي حجم السوق	26507	30620	32120	29437
مؤشر حجم السوق %	100	116	121	111
حصة المبيعات المحلية للشاكي	51%	46%	46%	32%
حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي	8%	18%	18%	9%
حصة واردات الدول المعنية	30%	31%	32%	57%
حصة الواردات الأخرى	11%	5%	4%	3%
مؤشر حصة المبيعات المحلية للشاكي %	100	91	90	62
مؤشر حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي %	100	234	243	114
مؤشر حصة واردات الدول المعنية %	100	103	105	188
مؤشر حصة الواردات الأخرى %	100	43	33	26



يتم إدراج تعليق أسفل الجدول على تطور مؤشرات الحصص السوقية لمكونات السوق المحلي مع التركيز على تطور مؤشر الحصص السوقية للمبيعات المحلية داخل السوق المحلي وتطور مؤشر الحصص السوقية لواردات الدول المعنية داخل السوق المحلي مع التطرق لمدى استجوابها على السوق من خلال استجوابها على جزء من الحصص السوقية لمكونات السوق المحلي الأخرى.

العمالة، الأجور، الطاقة المستغلة، الإنتاجية

3-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (14) بشأن العمالة والأجور والإنتاجية للمنتج المشابه، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول على تطور تلك المؤشرات. مرفق (21)

تقوم الصناعة الشاكية في هذا الجزء باستيفاء الجدول الخاص بالعمالة المباشرة والأجور المباشرة (الأجور المرتبطة بالعمالة المباشرة) والإنتاجية مع إرفاق أوراق العمل المتعلقة بعدد العمالة المباشرة وحساب الأجور المباشرة وحساب الإنتاجية التي تخص المنتج المشابه بمرفق رقم 21، ويتم حساب الإنتاجية الخاصة بالعامل من خلال قسمة إجمالي حجم الإنتاج الفعلي على عدد العمالة المباشرة للشركة ويمكن للشركة اختيار طريقة أخرى مناسبة لحساب الإنتاجية (مثل حساب الإنتاجية بناء على ساعات عمل الآلات) مع تقديم الأدلة المؤيدة، ويتعين على الصناعة الشاكية التعليق أسفل الجدول على:

- تطور مؤشر عدد العمالة المباشرة التي تعمل في إنتاج المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثير الواردات المدعى بأنها مدعومة عليها.
- تطور مؤشر الأجور المباشرة خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثيرها بالواردات المدعى بأنها مدعومة.
- تطور مؤشر الإنتاجية خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثيرها بالواردات المدعى بأنها مدعومة.
- تطور مؤشر معدل استغلال الطاقة خلال فترة تقييم الضرر لتوضيح مدى تأثيرها بالواردات المدعى بأنها مدعومة.

جدول (14) العمالة، الأجور، الإنتاجية

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
العمالة المباشرة (عامل)	500	500	490	450
مؤشر العمالة المباشرة %	100	100	98	90
الأجور المباشرة (ريال سعودي)	715	718	710	660
مؤشر الأجور المباشرة %	100	100	99	92
الطاقة الإنتاجية المتاحة	20000	20000	22000	22000
مؤشر الطاقة الإنتاجية المتاحة %	100	100	110	110
الطاقة المستغلة	75%	66%	57%	50%
مؤشر الطاقة المستغلة %	100	87	76	67
الإنتاجية	30	26.2	25.5	24.4
مؤشر الإنتاجية %	100	87	85	81

الأرباح أو الخسائر والعائد على الاستثمار
الطاقة المستغلة = حجم الإنتاج ÷ الطاقة الإنتاجية المتاحة
الإنتاجية = حجم الإنتاج ÷ عدد العمال (أو ساعات عمل الآلات)



4-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (15) بشأن الأرباح أو الخسائر فيما يخص المنتج المشابه، والعائد على الاستثمار، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (22)

يتعين استيفاء الجدول (15) من خلال ما يلي:

- إدراج أرقام مجمل الربح/الخسارة خلال فترة تقييم الضرر ويتم الحصول على أرقام مجمل الربح/الخسارة من قوائم الدخل الخاصة بالمنتج المشابه والمعدة بملحق (1) حيث أن مجمل الربح/الخسارة = صافي الإيراد - تكلفة البضاعة المباعة.
- إدراج أرقام صافي الربح/الخسارة خلال فترة تقييم الضرر ويتم الحصول على أرقام صافي الربح/الخسارة من قوائم الدخل الخاصة بالمنتج المشابه المعدة بملحق (1) حيث أن صافي الربح/الخسارة هو صافي الربح بعد الزكاة والضريبة.
- إدراج أرقام إجمالي الاستثمارات خلال فترة تقييم الضرر ويتم حساب رقم إجمالي الاستثمارات من بيانات الميزانية المدققة أو المعتمدة حيث أن إجمالي الاستثمارات = إجمالي الأصول غير المتداولة + صافي رأس المال العامل، وصافي رأس المال العامل = إجمالي الأصول المتداولة - إجمالي الالتزامات المتداولة.
- إدراج العائد على الاستثمار حيث يتم حساب العائد على الاستثمار من خلال قسمة صافي الربح/الخسارة على إجمالي الاستثمارات.

كما يتعين على الصناعة الشاكية التعليق أسفل الجدول على تطور مجمل الربح/الخسارة، وصافي الربح/الخسارة، وإجمالي الاستثمارات، ومعدل العائد على الاستثمار مع توضيح مدى تأثير الواردات المدعى بأنها مدعومة عليهم مع إرفاق أوراق العمل المتعلقة بالأرباح/الخسائر، وإجمالي الاستثمارات، ومعدل العائد على الاستثمار بمرفق رقم 22.

جدول (15) الأرباح أو الخسائر والعائد على الاستثمار

القيمة: ريال سعودي

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المفتوحة]
مجممل الربح أو الخسارة	1200	1250	1300	400-
مؤشر مجمل الربح أو الخسارة %	100	104	108	33-
صافي الربح أو الخسارة	700	720	800	200-
مؤشر صافي الربح أو الخسارة %	100	103	114	29-
إجمالي الاستثمارات	20258.96	20165.69	19002.59	16008.96
مؤشر إجمالي الاستثمارات %	100	99.5	93.8	79
العائد على الاستثمار	3.5%	3.6%	4.2%	1.2%-
مؤشر العائد على الاستثمار %	100	103	122	36-

العائد على الاستثمار = صافي الربح/الخسارة ÷ إجمالي الاستثمارات (إجمالي الأصول غير المتداولة + صافي رأس المال العامل)



التدفقات النقدية، القدرة على زيادة رأس المال، القدرة على النمو، الأعباء على برنامج الإعانات. 5-3-2-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (16) بشأن التدفقات النقدية ومقدار العبء على الإعانات الحكومية، مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول. مرفق (23)

تقوم الصناعة الشاكية باستيفاء الجدول التالي الخاص بالتدفقات النقدية ومقدار العبء على الإعانات الحكومية، حيث يتم الاعتماد فقط على التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للمنتج المشابه والأعباء على برنامج الإعانات الحكومية في حالة الزراعة (في حالة وجود أكثر من منتج تنتجه الشركة وكان هناك صعوبة في فصل التدفقات النقدية التشغيلية فيمكن للشركة الاعتماد على التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للشركة ككل). كما يتم التعليق أسفل الجدول على تطور التدفقات النقدية ومقدار العبء على الإعانات الحكومية خلال فترة تقييم الضرر مع إرفاق أوراق العمل المتعلقة بحساب التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية للمنتج المشابه والأعباء على برنامج الإعانات الحكومية بمرفق 23.

جدول (16) التدفقات النقدية ومقدار العبء على الإعانات الحكومية

القيمة: ريال سعودي

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
التدفقات النقدية	1025682	958685	925632	692156
مؤشر التدفقات النقدية %	100	93	90	67
مقدار العبء على الإعانات الحكومية (في حالة الزراعة)	12500000	14600000	16000000	18000000
مؤشر مقدار العبء على الإعانات الحكومية %	100	117	128	144

6-3-2-6 نأمل توضيح مدى قدرة الشركة على زيادة رأس المال خلال فترة تقييم الضرر.

تقوم الصناعة الشاكية بإدراج تعليق على مدى قدرة الشركة على زيادة رأس المال خلال فترة تقييم الضرر من خلال الاستعانة بتطور عدد من المؤشرات مثل مؤشرات الأرباح/الخسائر وحجم الاستثمارات والعائد على الاستثمار مع توضيح تأثير الواردات المدعى بأنها مدعومة.

7-3-2-6 نأمل التعليق على قدرة الشركة على النمو خلال فترة تقييم الضرر فيما يخص المنتج المشابه بصفة خاصة.

تقوم الصناعة الشاكية بالتعليق على المؤشرات التي تشير إلى النمو أو عدم القدرة على النمو خلال فترة تقييم الضرر من خلال الاستعانة بتطور مؤشر حجم المبيعات ومؤشر الحصة السوقية حيث أن زيادة الحصة السوقية نتيجة زيادة حجم المبيعات يعكس قدرة الشركة على النمو وفقا لتوصيات القضايا التي فصلت فيها هيئة تسوية المنازعات مع توضيح تأثير الواردات المدعى بأنها مدعومة.



3-6 التهديد بحدوث الضرر المادي

في حال لم تعكس المؤشرات الخاصة بالضرر المادي (2-6) تضرر الصناعة الشاكية من الواردات المدعى بأنها مدعومة، يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الأسئلة التالية لتوضيح مدى وجود تهديد بالضرر، ولا بد أن يستند تحديد التهديد بالضرر المادي على وقائع تشرحها الصناعة الشاكية وليس مجرد مزاعم أو تكهنات أو احتمالات بعيدة الحدود، ولا بد أيضاً أن تُبين الصناعة المحلية الشاكية أن هذا التغير في الظروف هو تغير وشيك ومتوقع الحدوث وسينتج عنه وضعاً قد يسبب فيه الدعم المخصص المدعى به ضرراً، ومن بين تلك الوقائع الآتي: طبيعة الدعم قيد النظر والآثار التجارية المحتملة التي قد تنجم عنه، وجود أسباب واضحة ومقنعة بناء على بيانات عن إمكانية استيراد كميات ضخمة من الواردات المدعى بأنها مدعومة في المستقبل القريب بمعدل كبير من الدول المعنية، ووجود دلائل على توافر كميات كبيرة متوفرة للتصدير، ووجود دلائل على زيادة وشيكة في القدرة الإنتاجية للمصدرين، وإمكانية دخول الواردات بكميات كبيرة وبأسعار سيكون لها تأثيرات سلبية واضحة، ودلائل على وجود مخزون كبير للمنتج قابل للتصدير لدى المصدرين.

1-3-6 نأمل توضيح ما إذا كان هناك معدل كبير في زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى مع تقديم الأدلة.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح ما إذا كان هناك معدل كبير في زيادة الواردات من المنتج محل الشكوى وذلك عن طريق دراسة تطور الواردات خلال أقرب فترة ممكنة داخل فترة التحقيق المقترحة، مما يوضح أن هناك معدل زيادة كبيرة في الواردات المدعى بأنها مدعومة مما يرجح زيادة كبيرة في الواردات في المستقبل القريب مما يهدد بحدوث ضرر على الصناعة المحلية الشاكية، مع إرفاق الأدلة التي تؤيد ذلك.

2-3-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (17) بشأن زيادة قدرة المصدرين للمنتج محل الشكوى من الدول المعنية على النفاذ إلى سوق المملكة مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول، وإرفاق الأدلة على ذلك. مرفق (24)

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح زيادة قدرة المصدرين للمنتج محل الشكوى من الدول المعنية على النفاذ إلى سوق المملكة مع الشرح والتوضيح والتعليق أسفل الجدول رقم (17) المعد لذلك بنموذج الشكوى حيث يوضح الجدول المشار إليه القدرات التصديرية الحالية والمستقبلية لمصدري المنتج محل الشكوى من الدول المعنية، وتستعين الصناعة الشاكية بكافة مصادر المعلومات المعروفة والمقنعة لسلطة التحقيق أو التقارير أو الدراسات الصادرة عن المراكز أو المنتديات أو المؤسسات المعروفة لدى سلطة التحقيق، وقد تنتج هذه الزيادة في القدرات التصديرية نتيجة لإجراءات داخلية بالدولة المدعى عليها بتقديم الدعم المخصص مثل التغير في السياسات النقدية أو السياسات المالية أو انخفاض الطلب أو مشاكل تقنية أو انفتاح الدولة نفسها على الواردات من دول أخرى، مع إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق رقم 24.

3-3-6 اذكر الأسواق الأخرى بخلاف سوق المملكة التي يمكنها استيعاب صادرات المنتج محل الشكوى من الدول المعنية.

يتعين على الصناعة الشاكية ذكر الأسواق الأخرى بخلاف سوق المملكة التي يمكنها استيعاب صادرات الدول المعنية من المنتج محل الشكوى، حيث أن وجود مثل هذه الدول يمكن أن يؤثر على مستوى التهديد بالضرر حال توجه الصادرات من الدول المعنية إليها.

4-3-6 اذكر الآثار السعيرية التي قد تسببها الواردات من المنتج محل الشكوى من حيث الفرق السعيري الخفض السعيري والكبت السعيري، مع توضيح ما إذا كانت أسعار المنتج محل الشكوى سوف تؤدي إلى زيادة



الطلب على تلك الواردات، يمكن للشركة الاستعانة بالقسم (2-2-6) الخاص بالآثار السعرية عند استيفاء هذا البند.

يتعين على الصناعة الشاكية توضيح ما إذا كان هناك احتمال أن أسعار الواردات من المنتج محل الشكوى تؤدي إلى آثار سلبية على أسعار الصناعة الشاكية من حيث حدوث خفض سعري وكبت سعري (تم شرحها وتوضيحها في الفقرة 2-6-2)، مع توضيح ما إذا كان أسعار المنتج محل الشكوى التي من المتوقع أن تكون منخفضة سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على تلك الواردات، ويمكن للصناعة الشاكية الاستعانة بالقسم (2-2-6) الخاص بالآثار السعرية عند استيفاء هذا البند مع تقديم بيانات توضح أسباب احتمالية زيادة مستوى الخفض سعري أو الكبت سعري في المستقبل القريب.

5-3-6 نأمل استيفاء الجدول رقم (18) بشأن المخزون من المنتج لدى مصدري المنتج محل الشكوى مع إرفاق الأدلة على ذلك. مرفق (25)

تُوضح الصناعة الشاكية من خلال استيفاء الجدول رقم (18) المعلومات المتعلقة بالمخزون لدى مصدري المنتج محل الشكوى لتوضيح احتمالية قيام المصدرين بالتخلص من هذا المخزون عن طريق تصديره إلى المملكة مما يهدد الصناعة الشاكية بحدوث ضرر مع ضرورة إرفاق الأدلة على ذلك بمرفق رقم 25.



7 القسم السابع (المسببات الأخرى للضرر والعلاقة السببية)

يهدف هذا القسم إلى إتاحة الفرصة للشركة الشاكية وفقاً للمادة (28) من اللائحة التعبير عن أن هناك علاقة سببية بين الواردات المدعى بأنها مدعومة والضرر المادي أو التهديد به، وكذلك عرض المسببات الأخرى بخلاف الواردات من المنتج محل الشكوى والتي يمكن أن تكون مسبباً إضافياً من مسببات الضرر أو التهديد به.

يقوم الشاكي بتوضيح العلاقة السببية بين الواردات المدعى بأنها مدعومة والضرر المادي الواقع عليه، وله في سبيل ذلك توضيح أثر الواردات المدعى أنها مدعومة، وبحث العوامل الأخرى بخلاف تلك الواردات، والوصول إلى نتيجة بشأن العلاقة السببية وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الواردة في هذا القسم كما يلي:

1-7 نأمل توضيح لماذا تعتبر العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من هذه الشكوى لتحديد الضرر المادي أو التهديد به مظاهر لهذا الضرر.

تُلخص الصناعة الشاكية أثر الواردات المدعى بأنها مدعومة على مؤشرات الصناعة السعرية والاقتصادية من خلال دراسة العوامل التي تم ذكرها في القسم السادس من الشكوى ومدى تأثيرها سلباً نتيجة تطور تلك الواردات وذلك لإثبات الضرر المادي أو التهديد به.

2-7 نأمل توضيح مدى تزامن وجود الدعم المخصص الناتج عن الواردات من المنتج محل الشكوى مع الضرر المادي الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية.

تُثبت الصناعة المحلية الشاكية أن الضرر المدعى به قد حدث بشكل متزامن خلال فترة التحقيق المقترحة مع الدعم المخصص المدعى به والناتج عن واردات المنتج محل الشكوى مع تقديم تحليل موضوعي عن تطور الواردات المدعى بأنها مدعومة والأثر السبلي على مؤشرات الصناعة الشاكية.

3-7 نأمل توضيح ما إذا كان حجم الواردات الأخرى وأسعارها تسبب ضرراً للصناعة المحلية الشاكية بخلاف الواردات محل الشكوى.

يتعين التعرف على مستوى أثر الواردات الأخرى وارتباطه بالضرر الواقع على الصناعة المحلية الشاكية، لذا فإن على الصناعة المحلية الشاكية توضيح أثر حجم وقيمة تلك الواردات الأخرى (الواردات بخلاف الواردات المدعى بأنها مدعومة) على مؤشرات الصناعة السعرية والاقتصادية.

4-7 نأمل توضيح ما إذا حدث انكماش في الطلب على المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه محلياً أو عالمياً خلال فترة تقييم الضرر وأسباب ذلك.

توضح الصناعة الشاكية حالة الطلب على المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه في السوق السعودي والسوق العالمي وأي تغيرات طرأت على السوق السعودي من حيث حدوث انكماش في الطلب من عدمه خلال فترة تقييم الضرر، وفي حالة حدوثها يتم توضيح العوامل التي أدت إلى ذلك.

5-7 نأمل توضيح ما إذا حدث تغير في أنماط استهلاك المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر.

توضح الصناعة الشاكية ما إذا حدث تغير في أنماط استهلاك المنتج محل الشكوى أو المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر وتوضيح أسباب هذا التغير إن وجد على سبيل المثال خلال ظهور منتج/منتجات جديدة أو تكنولوجيا حديثة تحل محل هذا المنتج.



6-7 نأمل توضيح ما إذا كانت هناك ممارسات أو قيود تجارية تؤثر على المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر.

توضح الصناعة المحلية الشاكية ما إذا كانت هناك ممارسات أو قيود تجارية تفرضها المملكة على المنتج المشابه تؤثر على أسعاره وكميات إنتاجه وبيعه وعمليات البيع والتوزيع الخاصة به خلال فترة تقييم الضرر مثل حظر البيع في مناطق أو محافظات محددة، أو تحديدات سعرية معينة لا تخضع لآليات العرض والطلب، أو حظر تصدير المنتج المشابه، أو فرض رسوم تصدير، أو أية قيود أخرى.

7-7 نأمل توضيح ما إذا كانت المنافسة داخل السوق المحلي بالمملكة فيما بين المنتجين الأجانب والمنتجين المحليين سبباً آخر من أسباب الضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية.

توضح الصناعة الشاكية ما إذا كانت المنافسة بين المنتجين المحليين فيما بينهم أو بينهم وبين المنتجين الأجانب داخل السوق المحلي بالمملكة تؤثر بشكل مباشر على مؤشرات الأثار السعرية والعوامل الاقتصادية الخاصة بالصناعة الشاكية.

8-7 نأمل توضيح حجم تأثير نوع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج المشابه بالمملكة خلال فترة تقييم الضرر ومدى حداثة هذه التقنية.

توضح الصناعة الشاكية نوع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج المشابه بالمملكة ومدى حداثتها بالمقارنة مع التقنية المستخدمة عالمياً، كما يتم مقارنة تلك التقنية المستخدمة لدى الصناعة الشاكية مع التقنية المستخدمة في إنتاج المنتج محل الشكوى لدى المنتجين الأجانب خلال فترة تقييم الضرر، وتوضح الصناعة الشاكية مدى تأثير التقنية المستخدمة على كفاءة التشغيل لدى الصناعة الشاكية.

9-7 نأمل توضيح وجود أي عوائق أو قيود تمنع الشركة من زيادة الإنتاجية خلاف تأثير الواردات محل الشكوى.

توضح الصناعة الشاكية مدى وجود أية عوائق أو قيود أو قرارات حكومية تتعلق بالمنتج المشابه أو الفئات العامة للمنتج المشابه والتي تعيق الشركة من زيادة إنتاجيتها مع إرفاق الأدلة وصور القرارات التي تنص على ذلك.

10-7 نأمل استيفاء الجدول رقم (19) بشأن مبيعات تصدير الصناعة المحلية من المنتج المشابه خلال فترة

تقييم الضرر مع تقديم شرح لمدى تأثير تطور حجم الصادرات على أداء الشركة.

تستوفي الصناعة الشاكية الجدول رقم (19) مع دراسة وتحليل تطور حجم وقيمة مبيعات التصدير من المنتج المشابه خلال فترة تقييم الضرر ودراسة مدى تأثير الأداء التصديري على أداء الصناعة الشاكية وارتباطه من عدمه بالضرر الذي تعاني منه الصناعة الشاكية.



جدول رقم (19) مبيعات التصدير

القيمة: ريال سعودي

الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	فترة التحقيق المقترحة
حجم مبيعات تصدير الشاكي من المنتج المشابه أو المنافس (22)				
مؤشر مبيعات التصدير %				
قيمة مبيعات تصدير الشاكي من المنتج المشابه (23)				
مؤشر قيمة مبيعات تصدير %				

11-7 نأمل توضيح ما إذا كان هناك أسباباً أخرى معروفة بخلاف ما سبق قد تكون سبباً آخر للضرر الذي تعاني منه الصناعة المحلية الشاكية مثل (الأعباء التمويلية، أزمات اقتصادية، تغير في معدل الصرف وغير ذلك من أسباب).

توضح الصناعة الشاكية ما إذا كان هناك أسباباً أخرى معروفة لها بخلاف ما سبق قد تكون سبباً آخر ساهم في إحداث الضرر المادي الذي تعاني منه الصناعة الشاكية بخلاف الواردات المدعي بأنها مدعومة مثل (الأعباء التمويلية، أزمات اقتصادية، تغير في معدل الصرف وغير ذلك من أسباب).



النماذج الملحقة

← ملحق 1: قائمة دخل المنتج المشابه

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الملحق 1 عن طريق إعداد قائمة دخل منفصلة للمنتج المشابه عن كل فترة من فترات تقييم الضرر مع تحديد وحدة القياس والعملية المستخدمين في إعداد قائمة الدخل، يجب أن تكون وحدة القياس هي نفسها الوحدة المستخدمة في إعداد بيانات الشكوى أما بالنسبة للعملة فيتم استخدام الريال السعودي وفي حالة كون العملة المستخدمة في إعداد قائمة الدخل عملة أخرى غير الريال السعودي فيتم التحويل إلى الريال السعودي مع ذكر سعر الصرف ومصدره خلال كل فترة من فترات تقييم الضرر، قد يتطلب الأمر حسب الحالة إعداد قائمة دخل إجمالية، وقائمة دخل خاصة بالمبيعات المحلية، وقائمة دخل خاصة بمبيعات التصدير.

← ملحق 2: قائمة تكاليف المنتج المشابه

يتعين على الصناعة الشاكية استيفاء الملحق 2 عن طريق إعداد قائمة تكاليف منفصلة للمنتج المشابه عن كل فترة من فترات تقييم الضرر مع تحديد وحدة القياس والعملية المستخدمين في إعداد قائمة التكاليف، يجب أن تكون وحدة القياس هي نفسها الوحدة المستخدمة في إعداد بيانات الشكوى أما بالنسبة للعملة فيتم استخدام الريال السعودي وفي حالة كون العملة المستخدمة في إعداد قوائم التكاليف عملة أخرى غير الريال السعودي فيتم التحويل إلى الريال السعودي مع ذكر سعر الصرف ومصدره خلال كل فترة من فترات تقييم الضرر.

← ملحق 3: نموذج التوكيل أو التفويض الموثق

لا بد أن تدرك الصناعة المحلية الشاكية أن هذا التفويض يمنح الجهة/الشخص الموكّل الحق والصلاحية في تقديم وتلقي والإطلاع على المعلومات السرية وغير السرية الخاصة بالشركة فيما يتعلق بالشكوى والتحقيق لاحقاً، وأنه يمثل الشركة في تلقي جميع الإعلانات والإشعارات وغير ذلك من إجراءات ومتطلبات قبول طلب الشكوى وما قد يتبع ذلك من متطلبات وإجراءات في التحقيق، مع أهمية أن يكون هذا التوكيل/التفويض موقع من صاحب الصلاحية بالشركة وموثقاً من قبل الغرفة التجارية.

← ملحق 4: نموذج خطاب التعهد الموثق

تتعهد الشركة وفق هذا النموذج بصحة المعلومات المقدمة بالشكوى والتحقيق اللاحق لها، وأن المعلومات المقدمة منهم في الشكوى وخلال التحقيق هي معلومات صحيحة وكاملة في حدود المعلومات الصحيحة المتوافرة لديهم، وأن هذه المعلومات لم ولن تتضمن بحسب علمهم معلومات غير صحيحة بقصد الإخلال بمصالح أي طرف آخر بالتحقيق، متحملة الشركة ومن ينوب عنها بذلك التبعات الجزائية لمخالفة ذلك بموجب أنظمة المملكة العربية السعودية المتعلقة بطبيعة المخالفة، كما تسمح الشركة للهيئة بالاحتفاظ بالمعلومات المقدمة في الشكوى والتحقيق بما فيها المعلومات الورقية والإلكترونية السرية وغير السرية للفترة التي تراها الهيئة مناسبة.

كما تتعهد الشركة عن مسؤوليتها الكاملة عن بيانات الحساب الخاص بالشركة في النظام الإلكتروني للمعالجات التجارية، مدركة أن أي تسريب ونشر لهذه البيانات قد يترتب عليه الكشف عن معلوماتهم السرية، ولا يترتب على الهيئة بموجب تقصير الشركة أي مسؤولية.



المرفقات:

تقدم الصناعة الشاكية المرفقات التي اعتمدت عليها عند إعداد الشكوى مع ترقيمها وفقاً لما هو مطلوب بالنموذج سواء كانت تلك المرفقات صادرة من مصادر حكومية، أو غير حكومية، أو دراسات، أو مواقع، أو تقارير أو قوائم وعروض أسعار أو أية أدلة أو مستندات أخرى تم الاعتماد عليها في تقديم البيانات.

دليل عن كيفية تقديم ملخص المعلومات السرية في النسخة غير السرية

تقدم الصناعة الشاكية أو من ينوب عنها وفقاً للفقرة الثالثة من المادة الخامسة من اللائحة نسخة سرية ونسخة غير سرية لطلب الشكوى وفقاً للفصل الرابع من اللائحة والذي نص على الآتي:

"المادة الثانية عشرة":

1. بموجب الفصل التاسع من النظام، تعامل الهيئة المعلومات المقدمة لها بصفة السرية إذا قدمها مقدم المعلومات مرفقة بطلب كتابي يحدد فيه أي من المعلومات المقدمة سرية أو بوضع علامة واضحة تحدد المعلومات السرية، وذلك بشرط توافر أحد الحالات التالية:

أ- أن تكون المعلومات سرية بطبيعتها مثل أن يكون إفشاؤها يمنح ميزة تنافسية كبيرة لمنافس له أو أن إفشاؤها يسبب أثر سلبي كبير على مقدم المعلومات أو على صاحب المعلومات الذي أخذت منه المعلومات.

ب- المعلومات التي يطلب مقدمها اعتبارها سرية بناء على أسباب مكتوبة مقنعة للهيئة تبرر سبب اعتبار المعلومات سرية.

2. يشترط في جميع الأحوال على مقدم المعلومات السرية أن يقدم كتابةً أسباب اعتبار المعلومات سرية ويحدد أسباب المعاملة السرية لكل مجموعة مترابطة من المعلومات المطلوب معاملتها بصفة السرية، وأن يقدم ملخص غير سري للمعلومات السرية، ويشترط أن تكون تفاصيل الملخص الغير سري كافية لفهم جوهر المعلومات السرية بشكل معقول لباقي الأطراف المعنية، وفي حالات استثنائية التي لا يمكن فيها تلخيص المعلومات السرية، يجوز للطرف مقدم المعلومات السرية عدم تقديم ملخص، بشرط تقديم أسباب مقنعة للهيئة تبين سبب عدم إمكانية تقديم ملخص غير سري للمعلومات السرية.

3. للهيئة إغفال المعلومات السرية في التحقيق وعدم الاعتماد عليها إذا لم تقتنع بمبررات طلب اعتبار المعلومات سرية أو لم تقتنع بالمبررات المقدمة حول عدم إمكانية تلخيص هذه المعلومات في ملخصات غير سرية تكفي لفهم جوهرها، وذلك إذا رفض مقدم المعلومات استخدام الهيئة لهذه المعلومات بشكل علني، أو رفض التصريح للهيئة كتابةً بإمكانية إفشاؤها بشكل عام أو ملخص، وللهيئة بالرغم من ذلك الاعتماد على هذه المعلومات في التحقيق لو تبين لها من مصادر متاحة ومناسبة أخرى أن المعلومات السرية صحيحة ويمكن الاعتماد عليها.

وبناء على نص المادة الثانية عشرة من اللائحة، إذا وجدت الصناعة الشاكية أن لديها معلومات سرية مقدمة في طلب الشكوى وطلبت معاملتها بصفة السرية، فيتعين عليها تحديد هذه المعلومات المطلوب معاملتها بصفة سرية وأسباب اعتبارها سرية، مع ختمها أو وضع علامة واضحة تبين سريتها، وعندما تتوافر الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في المادة الثانية عشر من اللائحة، سيتم التعامل مع هذه المعلومات بصفة السرية من قبل الهيئة.

وللوكالة إغفال المعلومات السرية في التحقيق وعدم الاعتماد عليها إذا لم تقتنع بمبررات طلب اعتبار المعلومات سرية أو لم تقتنع بالمبررات المقدمة حول عدم إمكانية تلخيص هذه المعلومات في ملخصات غير سرية تكفي لفهم جوهرها.



ومن ثم تلتزم الصناعة الشاكية بتقديم ملخصات غير سرية تكفي تفاصيلها للتوصل إلى فهم معقول لجوهر هذه المعلومات ليتم الاعتماد عليها في التحقيق، ويجوز للصناعة الشاكية، في ظروف استثنائية، أن تبين أن بعض المعلومات ذات طبيعة لا تقبل التلخيص ومن ثم لا يمكنها تقديم ملخص غير سرى لها، وفي هذه الظروف الاستثنائية لا بد من قيام الصناعة بتقديم بيان بالأسباب التي تجعل مثل هذا التلخيص غير ممكن بشرط أن تقبل الوكالة هذه الأسباب.

وتقدم الوكالة أدناه مقترحات لتمكن الصناعة الشاكية من تقديم ملخصات غير سرية للمعلومات السرية في نسخة طلب الشكوى غير السري، ومقترحات عن كيفية التعامل مع المعلومات السرية التي لا يمكن تلخيصها بشكل غير سرى وذلك وفقاً للآتي:
أولاً: تلخيص غير سرى للمعلومات السرية الواردة في الجداول:

1. يتم تقديم الملخص غير السري للبيانات السرية الواردة بالجدول التي تعتمد على أسلوب المؤشرات بناء على مقارنة كل فترة بسنة الأساس وفقاً للأمثلة التالية:

← مثال رقم (1)

جدول (8) الحصة السوقية (النسخة السرية)

الوحدة:

البيان	[فترة 1]	[فترة 2]	[فترة 3]	[فترة التحقيق المقترحة]
حجم المبيعات المحلية للشاكي	13500	14200	14800	9340
حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي	2007	5420	5920	2547
حجم واردات الدول المعنية	8000	9500	10200	16700
حجم الواردات الأخرى	3000	1500	1200	850
إجمالي حجم السوق	26507	30620	32120	29437
مؤشر إجمالي حجم السوق %	100	116	121	111
حصة المبيعات المحلية للشاكي	51%	46%	46%	32%
حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي	8%	18%	18%	9%
حصة واردات الدول المعنية	30%	31%	32%	57%
حصة واردات الدول الأخرى	11%	5%	4%	3%
مؤشر حصة المبيعات المحلية للشاكي %	100	91	90	62
مؤشر حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي %	100	234	243	114
مؤشر حصة واردات الدول المعنية %	100	103	105	188
مؤشر حصة واردات الدول الأخرى %	100	43	33	26



جدول (8) الحصة السوقية (النسخة السرية)

القيمة: ريال سعودي		الوحدة:			البيان
[فترة التحقيق المقترحة]	[فترة 3]	[فترة 2]	[فترة 1]		
69	110	105	100	مؤشر حجم المبيعات المحلية للشاكي %	
127	295	270	100	مؤشر حجم المبيعات المحلية للمنتجين المحليين خلاف الشاكي %	
16700	10200	9500	8000	حجم واردات الدول المعنية	
850	1200	1500	3000	حجم الواردات من الدول الأخرى	
111	121	116	100	مؤشر إجمالي حجم السوق %	
62	90	91	100	مؤشر حصة المبيعات المحلية للشاكي %	
114	243	234	100	مؤشر حصة المبيعات المحلية للمنتجين خلاف الشاكي %	
188	105	103	100	مؤشر حصة واردات الدول المعنية %	
26	33	43	100	مؤشر حصة الواردات من الدول الأخرى %	

2. يتم التعبير عن جداول البيانات التي تعتمد على نسبة الاختلاف المئوية دون مقارنة.

← مثال رقم (2)

جدول (6) الفرق سعري خلال فترة التحقيق المقترحة (النسخة السرية)

القيمة: ريال سعودي		وحدة:		
% هامش الفرق سعري	مقدار الفرق سعري	متوسط سعر المنتج محل الشكوى (مستودع المستورد)	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	الدولة
%16.66	20	100	120	xx

جدول (6) الفرق سعري خلال فترة التحقيق المقترحة (النسخة غير السرية)

القيمة: ريال سعودي		وحدة:		
هامش الفرق سعري %	مقدار الفرق سعري	متوسط سعر المنتج محل الشكوى (مستودع المستورد)	متوسط سعر الشاكي للمنتج المشابه (باب المصنع)	الدولة
%16.66	xx	xxx	xxx	xx

ثانياً: المعلومات السرية التي ترد في سياق الإجابة على النموذج ولا يمكن تلخيصها بشكل غير سرى:

في حال كانت المعلومات السرية داخل النص، مثال ذلك تقديم قيمة محددة أو نسبة أو بيان أو أسم أو غيرها وتعتبرها الشركة معلومات سرية ولا يمكن تلخيصها بصورة مؤشر أو نسبة، وبشرط تقديم مبررات السرية وتقديم مبررات عن عدم القدرة على التلخيص للوكالة، فيمكن بعد موافقة الوكالة استبدال هذه المعلومات بوضع رموز على سبيل المثال وضع (*****) مكان المعلومات السرية.